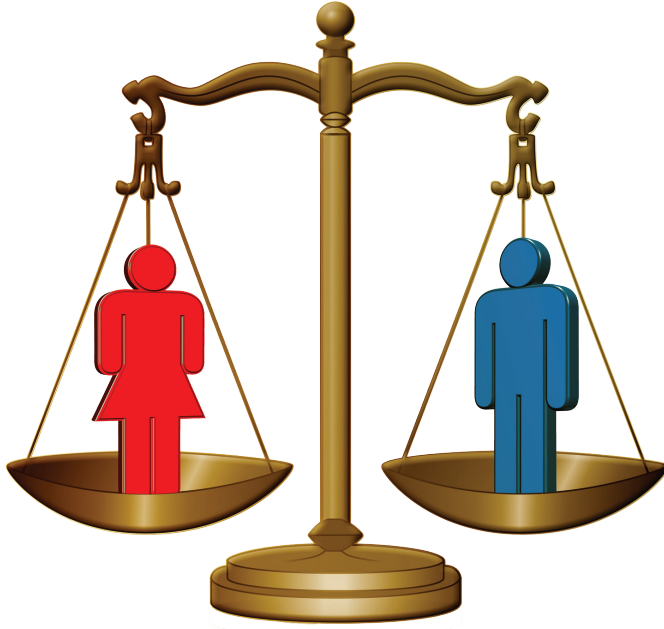




نمو تطوير المناهج الفلسطينية من اجل المساواة



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية
بالشراكة مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ

إتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية «تنمية»

تأسس اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية تنمية عام 2008، وجاء تشكيل الاتحاد كخطوة تطويرية للجنة التنمية التي ضمت في عضويتها مجموعة من المنظمات الجماهيرية العاملة في مجالات قطاعات المرأة، العمال والشباب. إضافة لمجموعة من المؤسسات العاملة في مجالات الصحة، التعليم، العمال، حقوق الانسان والأعلام. ينطلق الاتحاد من إيمانه بأن العمل التنموي يستند إلى جهود مشتركة ومتكاملة لمختلف ألقطاعات بهدف ضمان فعالية ونجاح التغيير في المجتمع.

يضم الاتحاد في عضويته 10 مؤسسات تؤمن باقتران برامجها ومحاوور عملها بمجموعة من القيم والمبادئ ترتكز على تحفيز المشاركة المجتمعية الواسعة وحشد طاقاتها في خدمة عملية التغيير والتنمية الشاملة في المجتمع. أهداف الإتحاد:

- العمل على تعزيز دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الشاملة في المجتمع الفلسطيني.
- الارتقاء بمستويات التنسيق والتشبيك بين جميع الشركاء في التنمية الشاملة.
- بناء القدرات وتمكين المؤسسات العضوة في الاتحاد لزيادة فعاليتها وتأثيرها وتحقيق أهدافها التنموية.

اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية «تنمية»

رام الله البيرة — البالوع — خلف سلطة النقد عمارة المرجان الطابق الثالث

هاتف: 022415657

فاكس: 022415658

Email: dngos@yahoo.com

قضايا المرأة ورؤية الاتحاد منها

تحتل المرأة الفلسطينية مكانة خاصة في مجرى النضال الوطني والاجتماعي الفلسطيني وذلك نظراً للدور الهام الذي اضطلعت ولا زالت تضطلع به في المسيرة الكفاحية لشعبنا. وهي تمتلك القدرة والكفاءة لاستمرار قيامها بهذا الدور على نحو مؤثر، بل وحاسم في عملية البناء والتقدم للمجتمع الفلسطيني. ان تعزيز الديمقراطية السياسية والاجتماعية كانت ولا زالت ضرورة موضوعية وحاجة ملحة للتقدم بثبات نحو أهداف النضال الوطني والديمقراطي المنشود. ولا شك أن الترابط بين المسارين الوطني والاجتماعي بشكل عام، وفي حالتنا الفلسطينية بشكل خاص، يمثل عامل اثراء واغناء لهذه الحركة ولا يتناقض مع وحدة قطاعات وفئات الشعب الضرورية في مجرى العملية التحررية وعملية البناء بل أنه يزيدها صلابة وقوة. ان تعزيز الديمقراطية الاجتماعية اذ يرتبط بشكل مباشر بالتقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة شرائح المجتمع وفئاته المهمشة، فإن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في كافة المجالات تشكل أحد الأوجه والتجليات الرئيسية لهذه العدالة المنشودة، سواء على صعيد تكافؤ الفرص مع الرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية او فيما يتعلق بالتشريعات المنصوص عليها في التعليم والعمل والأحوال الشخصية او في السلوك الاجتماعي الممارس في البيت والعمل، وكذلك في صفوف التنظيمات والحزاب أيضاً.

ان تمكين المرأة الفلسطينية لممارسة حقها بالمساواة الكاملة مع الرجل على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي تكريس مكانتها القانونية في الحياة العامة بالمشاركة السياسية الحقيقية وتعزيز حضورها في مراكز صنع القرار وكذلك في الحياة الخاصة ضمن العائلة التي ما زالت منكممة لموروث ثقافي أبوي، يحتل أولوية رئيسية لدى كل التقدميين في مجتمعنا الفلسطيني وبالذات لدى أحزاب اليسار والمؤسسات والتشكيلات الاجتماعية المرتبطة بها. كما انه يشكل هدفاً موحداً لخطة نضالية مستمرة تشارك فيها مع العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي والقوى التقدمية والمؤسسات والأطر النسوية. ونحن بهذا، نطلق من ذات الرؤية المشتركة لأهمية تكريس المساواة قولاً وعملاً وعلى كافة الصعد المذكورة ضمن برنامج طويل الأمد بالشراكة مع مؤسسة روزا لكسمبورغ والذي يقوم على تشخيص المعوقات القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون تحقيق المساواة ويسعى للعمل وفق آليات وبرنامج نضالي مناسب لجسر الفجوة القائمة وصولاً لتحقيق الهدف المنشود بتكريس المساواة في وعي وسلوك أفراد المجتمع الفلسطيني.

ولأن أحزاب اليسار الفلسطيني تمتلك رؤية وبرنامجاً نظرياً ينصف المرأة وينادي بمساواتها بالرجل في كافة الميادين، فقد ارتأينا أن يبدأ هذا البرنامج بدراسة واقع المرأة ودورها في أحزاب اليسار الفلسطيني بين ما يطرح نظرياً والممارسة العملية. فكان المشروع الأول بعنوان «حقوق المرأة بين الشعار والتطبيق» أحزاب اليسار الفلسطيني نموذجاً. وقد جاءت النتائج لتثبت الفرضية القائلة بأن المرأة الفلسطينية لا زالت تعاني من تمييز واضطهاد حتى في وعي وسلوك أعضاء منظمات اليسار الفلسطيني ولنشير بوضوح أن هناك فجوة نافرة بين الشعار والتطبيق فيما يتعلق بحقوق المرأة، حيث يشترك فيها اليسار مع غيره من القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية والليبرالية. لم تشفع التشريعات القانونية ولا وثيقة الاستقلال ولا النصوص النظرية لبرامج أحزاب اليسار في الحد من التمييز، وذلك لأسباب تتعلق من جهة بموروث ثقافي أبوي ثقيل ومهيمن على وعي وسلوك السواد الأعظم من أبناء المجتمع، وذلك لعدم المتابعة الجادة لما تنطوي عليه برامج الأحزاب والمؤسسات المؤمنة بحقوق المرأة في السعي لتغيير هذا الواقع وفق آليات عمل مدققة وتراكمية طويلة النفس. هذا بالإضافة لغياب

الترجمة الخلاقة للتشريعات والقوانين الرسمية التي تنصف المرأة، بما في ذلك عدم استناد واضعي منهاج التعليم المدرسي الأساسي على سبيل المثال لنصوص هذه التشريعات او لفلسفة النظام السياسي الفلسطيني المنبثقة عنه وهو ما يؤدي لافراغ تلك النصوص والتشريعات من مضمونها التقدمي والديمقراطي. كما يجعل من المناهج والكتب المدرسية مرتتهنة لرؤية وثقافة مؤلفيها وبالتالي يتم تحييد مؤسسة تربوية هامة كالمدرسة عن الاسهام في التغيير الديمقراطي المنشود، بل ويسهم في تشويه وعي وسلوك الأجيال القادمة، وتحديداً فيما يتعلق بحساسيتها لموضوع النوع الاجتماعي، وذلك من خلال تكريسها للمفاهيم التقليدية التي ترسم أدوار المرأة استناداً للموروث الثقافي السلبى وليس لمفاهيم عصرية حديثة تنصف المرأة وتسعى لتكريس مساواتها بالرجل.

يدرك اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية بأن الأمر لا يتوقف على المنهاج الدراسي وحده، بل هناك جملة من العوامل والمعوقات القائمة و المكّسة بإطار القوانين والثقافة السائدة الموروثة.. كما يدرك أيضاً بأن الاسهام في معالجتها يتطلب رؤية منهجية وشاملة لكافة الميادين، سواء القانونية أو التربوية منها أو الثقافية والاجتماعية المختلفة.. وفي هذا السياق، فقد أكد الاتحاد رؤيته لعنوان النضال الرئيسي في سبيل حقوق المرأة والمتمثل بالمساواة، وذلك بهدف تكريس مكانتها القانونية والواقعية على صعيد المشاركة السياسية ولضورات تعزيز دورها ومكانتها في مراكز صنع القرار. هذا، اضافة لانهاء كافة مظاهر التمييز السلبى المباشرة وغير المباشرة ولمكافحة أشكال العنف المختلفة ضد النساء بغض النظر عن أية تبريرات أو تلاوين قد تتذرع أو تستظل بها.

ومن جهة ثانية، وانطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجنسين بالمضمون الاجتماعي، يؤمن الاتحاد بضرورة تكريس قاعدة التمييز الإيجابي بشأن تمثيل المرأة في مختلف المؤسسات والهيئات السياسية والوطنية والمحلية، وذلك من خلال اعتماد كوتا ملزمة ومنصفة ومتدرجة في الهيئات المختلفة سواء كان تشكيلها من خلال الانتخابات او بالتعيين. كما ويرى بأن هناك ضرورة فعلية لتكريس الالتزام العملي بالاتفاقات الدولية المعتمدة كإطار لحقوق المرأة بأفق المساواة، وذلك من خلال الموامة المحلية للقوانين ولوائح العمل الرسمية والأهلية مع تلك الاتفاقات والمواثيق.

ومن جهة ثالثة، ينطلق الاتحاد من تأكيد حقيقة الترابط العضوي ما بين المهمات السياسية والاجتماعية، وبالتالي الترابط مع قضايا التنمية البشرية والانسانية ومع متطلبات التطوير المجتمعي وفي المقدمة منها قضية المرأة. فتطوير مجتمعنا الفلسطيني يتطلب تطويراً مؤسسياً وقانونياً يقوم على تكريس المشاركة الفعلية المتوازنة والمنظمة للمرأة التي تشكل نصف المجتمع. كما ويتطلب أيضاً ديمقراطية وتوحيد القوانين التي من شأنها ضمان حقوق المرأة انطلاقاً من الاقرار بالمساواة بين المرأة والرجل وفق ما نص عليه اعلان الاستقلال، وانسجاماً مع ضرورات الموامة مع القوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حقوق الانسان وخاصة النساء..

ومن جهة رابعة، فإن ما يساعد على الترجمة العملية للمنطلقات المشار لها وعلى تعزيز الثقافة المجتمعية وفق هذا المنحى يتطلبان عملاً حثيثاً لأشاعة ثقافة الديمقراطية والمساواة وتعميقها على أوسع نطاق في إطار مجتمعنا الفلسطيني. وبما يشمل المناهج الدراسية والتربوية على مختلف المستويات. وهذا يستدعي جملة من الاجراءات القانونية والادارية والاعلامية والتربوية من قبل المؤسسات المعنية وسائر القوى السياسية والاجتماعية الحريصة فعلاً على المسار الديمقراطي وعلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

وفق هذه الرؤية، كان مشروع "حقوق المرأة بين الشعار والتطبيق" الذي تم تنفيذه بالشراكة مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ والذي توجّ بالمؤتمر الذي انعقد في كانون أول/ ٢٠١١. وقد أسفر ذلك المؤتمر عن جملة من التوصيات الهامة، مع التأكيد على أهمية وضرورة متابعتها بحيوية وثبات كشرط لا غنى عنه للاسهام في ردم الفجوة ما بين الشعار والتطبيق تجاه واقع المرأة الفلسطينية وحقوقها. فقد اسفرت نتائج ذلك المشروع وأعمال المؤتمر المذكور عن جملة من التوصيات الهامة وجرى التأكيد على ضرورة متابعتها بحيوية وثبات كشرط لا غنى

عنه للاسهام في ردم الفجوة ما بين الشعار والتطبيق تجاه المرأة الفلسطينية وحقوقها. وقد أكدت واحدة من التوصيات البارزة لذلك المؤتمر على ضرورة اضطلاع اليسار وأحزابه وأطره النسائية بدور مؤثر على برامج ومناهج التربية والتعليم، سواء لدى اعداد هذه البرامج واقرارها، او من خلال نقدها وكشف الجوانب والمضامين الرجعية في حال وجودها. كما أشارت توصية أخرى على ضرورة التركيز على التربية والتنشئة لمراحل العمر المبكرة... بحيث تعزز البرامج والنشاطات والتفكير العلمي والمنطقي ومبادئ حقوق الانسان والمساواة.

آخذين بعين الاعتبار تلك التوصيات، وذلك في سياق المنحى العام المستهدف، فقد عملنا خلال عام ٢٠١٣ على دراسة منظومة النوع الاجتماعي في كتب المناهج الفلسطينية للصفوف الأساسية ما بين الأول والرابع. وبالرغم من تقديرنا المسبق بأن مضامين المنهاج الدراسي المعتمد ومحتوياته ككل تنطوي على تكريس مباشر للتمييز ضد المرأة، ولكن البحث العلمي المدقق "تحليل منظومة النوع الاجتماعي في محتوى كتب المناهج" أوضح بان وتيرة ذلك التمييز هي أعلى من التوقعات والتقديرات المسبقة. وإذا كان ذلك موجوداً في المناهج الدراسية عموماً، فإن التركيز على الصفوف الأساسية الأولى يكتسب خاصيتين هامتين:

الأولى تتمثل بجسامة تأثير ذلك على بناء وتنشئة الأطفال وفق مفاهيم غير موضوعية، كما وتسهم فعلياً في تكريس الثقافة والمفاهيم السائدة بشأن التمييز ورفض المساواة.

أما الثانية، فهي تتصل بالدراسة التي شملت مجموعة من المواد الدراسية للمنهاج للصفوف الأربعة الأولى، وذلك لأن التركيز على منهاج واحد للسنوات الأربعة الأولى أو على كل المنهاج لسنة واحدة لا يوفر المعلومات والاستخلاصات العلمية المدققة والتي يمكن البناء عليها اعلامياً أو بإطار فعاليات المناصرة الجماهيرية والضغط الهادف إلى تصويب ذلك الخلل والتوعية المجتمعية بخطورته. أن تكريس هكذا مفاهيم فيما يتعلق بتنشئة الأجيال وبناء المجتمع يسهم في ترسيخ التمييز ويوجد مزيداً من العوائق أمام المساواة التي نرى فيها شرطاً وضرورة موضوعية لا غنى عنها لتكريس النهج الديمقراطي ولتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وبطبيعة الحال، فإن هذه المهمة الكبرى ليست منوطة بالحركة النسوية وأطرها فقط، بل انها مهمة جوهرية لكافة القوى السياسية والاجتماعية التي تؤمن حقاً بالديمقراطية والتي تستهدف التنمية الفعلية والشاملة لمجتمعاتها.

ان اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية "تنمية" اذ يقدر عالياً جهود فريق البحث ويشكرهم جميعاً على اعداد هذه الدراسة القيمة، وإذ يقدر عالياً جهود ودعم الشركاء في مؤسسة روزا لكسمبورغ، وكذلك كافة المشاركين في المؤتمر الختامي للمشروع والذين قدموا توصيات غنية ومفيدة، نأمل أن تشكل مرشداً لنا بما يسهم في رسم معالم المحطة اللاحقة في اطار البرنامج الأصل المتعلق بحق المرأة في المساواة، وفي تنظيم ومتابعة حملات الضغط والمناصرة الجماهيرية الهادفة إلى تصويب مظاهر التمييز والخلل النافرة التي ينطوي عليها المنهاج الدراسي.

مجلس ادارة

اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية

«تنمية»

نحو تطوير المناهج الفلسطينية من اجل المساواة

اعداد

د. علياء العسالي

د. عبد الكريم ايوب

بمساعدة فريق العمل

ا. محمد طه

ا. نضال ابو رجب

ا. محمد حعايسة

ا. هبة فريد

تحليل منظومة النوع الاجتماعي في محتوى كتب المناهج الفلسطينية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية

مقدمة:

أنّ دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسة التربوية هو عملية تساعد على تحقيق المساواة بين النوعين. وهو ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو نهج يتبع . وتحمل جهود الدمج معالجة القضايا البنيوية المتعلقة بتوزيع الموارد وتوفير الفرص المتكافئة الاجتماعية خاصة بالرجال والنساء للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من عائداتها. بالإضافة الى هذا فإن دمج منظور النوع الاجتماعي وإحداث أطر عمل وعمليات للتخطيط يعني ضمناً وجود نظام تخطيط مؤسسي يعمل باتجاه المساواة بين النوعين وبين الفئات الاجتماعية. ويتم الوصول الى ذلك بالاعتراف بالاحتياجات والمصالح الخاصة ومراعاتها والتخطيط لها.

إن واضعي الخطط والسياسات يميلون الى وضع الافتراضات والتعميمات بالنسبة للأفراد واحتياجات الأسر، هذا بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات يتم استثناء النساء لقطاع كامل من عملية التنمية. إنّ استمرارية التخطيط من خلال دمج منظور النوع الاجتماعي في كيفية التخطيط الوطني يزيد من احتمال تنمية منتظمة ومستدامة بالنسبة لنساء المجتمع ورجاله.

إن المناهج و الكتب المدرسية لا تزال تعزز الأدوار التقليدية السائدة في المجتمع للرجال و النساء ولم تنطلق الأهداف في تلك المناهج من مبدأ مناهضة التمييز بين الجنسين فجاء تطبيقه في التأليف والتدريس واللغة والمضامين لا يخرج عن النمط التقليدي في التمييز بين النوعين.

كما أن المناهج لم تحرر من المنظور الاجتماعي التقليدي الذي يميز بين الذكور والإناث في التربية الأسرية لذا يجب إعادة تقييم المناهج للتأكيد على النظرة المتوازنة لأفراد العائلة الذكور والإناث في المناهج و الكتب المدرسية . ولا يخفى على احد الأهمية الكبيرة للكتب المدرسية على الفرد و تأثيرها في تكوينه الثقافي و كيف تؤثر في صقل تصورات الإناث والذكور للأدوار في المجتمع. حيث يصبح لكلا النوعين أدوار متميزة وخاصة وتصبح في المستقبل دليلاً لطموحات و أداء هؤلاء الأفراد و تؤثر على مواقعهم ومكانتهم .

إن إدماج النوع الاجتماعي في مناهج التعليم من شأنه أن يعود بالفائدة على المجتمع من خلال عملية تعليم و تثقيف الجيل الجديد وعكس التوعية بصورة ايجابية في البيئة المجتمعية المحيطة بنا حتى يخرج جيل يضمن حق مشاركة المرأة بالحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ويساعد المرأة على اعتلاء مناصب قيادية. ومن جهة أخرى أحقية إكمال تعليمها أسوة بأخيها الرجل من خلال مساعدتها على تحقيق طموحاتها و على أخذها لكافة حقوقها التي كفلها الدستور والقانون و غرس هذه القيم في النشئ منذ الصغر وهذا سيجعل الرجل نصيراً قوياً للمرأة.

إن دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسة التربوية هو عملية تساعد على تحقيق المساواة بين النوعين وهو ليس هدفاً بقدر ما هو نهج يتبع، و تساهم جهود الدمج معالجة القضايا المتعلقة بتوزيع الموارد وتوفير الفرص المتكافئة للرجال والنساء للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من عائداتها.

ظهرت فكرة المساواة بين النوعين في العصر الحديث مع نهاية القرن التاسع عشر، و كانت المرأة تعامل باعتبارها الجنس الأقل شأنًا، واستبعدت من المشاركة في الحياة العامة بما في ذلك السياسة والتعليم بالإضافة إلى بعض المهن. وبالتالي فإن تاريخ الحركة من أجل المساواة بين النوعين هو التاريخ الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للعلاقة المتغيرة بين الرجال والنساء، وليس تاريخ الحركات الموالية للمرأة (wiki gender, 2013).

تميز الجزء الثاني من القرن العشرين بظهور الحركات المندوبة بالمساواة بين النوعين و تحقيق التكافؤ بينهما. و قد كانت

الصورة أكثر قتامة في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، حيث كان التعليم الرسمي في البداية متاحاً فقط للذكور الأولاد، و لا تزال الأنظمة القائمة هناك تواجه مشكلات في تنفيذ التساوي بين النوعين الاجتماعيين في التعليم. وخلال فترة الاستعمار لدول أمريكا اللاتينية، لم يكن هناك أي تعليم رسمي للنساء، على الرغم من أن بعض الأسر لجأت لتعليم بناتهن في البيوت لتمكينهم من أداء المهام المنزلية ومساعدتهم على تربية أولادهم. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، لعبت حركات الإصلاح التي قادتها الطبقة الوسطى دوراً مهماً في إصلاح هياكل التعليم ودعم احتياجات المجتمع لكل من أدوار الرجل والمرأة من خلال دعم المساواة بين النوعين و تساوى فرص الوصول إلى التعليم. ويشير تقرير لليونسكو المنشور عام ٢٠٠٣، إن ١٠٠ دولة من أصل ١٦٧ دولة حول العالم قد حققت التساوي في فرص النوعين الاجتماعيين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي و٤٧ دولة من أصل ١٥٩ دولة، قد حققت التساوي في فرص النوعين الاجتماعيين في الالتحاق بالتعليم الثانوي.

الجدول (١)

الوضع الحالي لدول العالم فيما يتعلق بمدى قربهم من تحقيق هدف تساوى فرص النوعين الاجتماعيين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي

عدد الدول المشمول في العينة	بعيد عن تحقيق الهدف GPI < 0.80	وضع متوسط GPI between 0.80 and 0.94	قريب من الهدف GPI between 0.95 and 0.96	حقق الهدف GPI between 0.97 and 1	
التعليم الابتدائي					
20	2	7	3	8	الدول العربية
18		1	1	16	شرق ووسط أوروبا
7		1	2	4	وسط آسيا
24		5	4	15	شرق آسيا و الباسيفيكي
29		3	4	22	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي
23				23	شمال أمريكا و غرب أوروبا
6	1	2	1	2	جنوب و غرب آسيا
40	13	12	5	10	أفريقيا الصحراء
167	16	31	20	100	مجموع أولى
التعليم الثانوي					
18	2	12	1	3	الدول العربية
18	1	1	1	15	شرق ووسط أوروبا
7		3		4	وسط آسيا
24	4	12	3	5	شرق آسيا و الباسيفيكي
27	2	13	7	5	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي
23	1	6	4	12	شمال أمريكا و غرب أوروبا
6	3	2	1	-	جنوب و غرب آسيا
36	17	15	1	3	أفريقيا الصحراء
159	30	64	18	47	مجموع أولى

Source: UNESCO, 2003, p: 108.

و يشير التقرير إلى أن المناهج الحساسة للنوع الاجتماعي هو احد أهم أركان أحداث التغير الحقيقي في طريق التساوي بين النوعين حيث يمكن من خلالها كسر جميع عناصر القولية Stereotyping للنوع الاجتماعي. و يشير التقرير إن الممارسات الصفية التقليدية، تعزز في كثير من الأحيان التقليدية الاختلافات بين النوعين، حيث نادرا ما يركز برنامج تدريب المعلمين على التوعية بالنوع الاجتماعي.

كما تشكل المناهج في حد ذاتها في كثير من دول العالم عقبة نحو تحقيق المساواة بين النوعين، حيث تعاني غالبية المناهج من نمطية تصوير المرأة و حصرها فقط في الأدوار التقليدية.

و قد قامت منظمة اليونسكو في تقرير لها ” تشجيع المساواة بين الجنسين من خلال الكتب الدراسية“ بتحليل مناهج الرياضيات في بعض الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، مثل: الكاميرون، ساحل العاج، توجو و تونس لتحديد مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي (UNESCO, 2009) ، وقد خلصت إلى ما يلي:

- 1- بغض النظر عن الدولة، أو الصف الدراسي ، كانت غالبية الشخصيات ذكورية.
 - 2- غالبا ما يتم تعريف الشخصيات الذكورية من خلال مكانتهم الاجتماعية أو من خلال مراكزهم الوظيفية ، بينما يتم تعريف الشخصيات النسائية من خلال علاقاتهم الأسرية. و قد شغل الرجل غالبية المهن بينما اقتصرت وظائف المرأة على الأدوار التقليدية.
 - 3- غالبية مدرسي الرياضيات هم من الذكور، مما ينعكس على الصورة الذهنية المنعكسة لدى التلاميذ.
 - 5- كلما تقدم الفصل الدراسي قلت نسبة الشخصيات النسائية في المنهج الدراسي مما يعمق الشعور لدى الطالبات بالدونية و بعدم التساوي للقدرات العقلية للنوعين الاجتماعيين.
- من هنا تأتي الحاجة الى ضرورة التعرف الى مدى المساواة بين النوعين من خلال الكتب المدرسية في فلسطين بشكل عميق ودقيق مما يحدد ماهية مشكلة الدراسة الحالية.
- مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في السعي إلى تشخيص مدى مراعاة محتوى كتب المرحلة الأساسية الأولى من ١-٤ لمنظومة النوع الاجتماعي في المناهج الفلسطينية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

الإطار النظري:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، كان من الضروري الإشارة الى موقف فلسطين من منظور النوع الاجتماعي وذلك من خلال استعراض مواقفها من الاتفاقيات الدولية سواء بالموافقة والتوقيع، او من خلال التزامها بالمشاركة في العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالمفهوم، وفيما يلي ابرز هذه المواقف:

الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين في مجال النوع الاجتماعي:

انضمت فلسطين إلى جميع مؤسسات المجتمع الدولي منذ فترة طويلة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية فقد اكتسبت صفة عضو مراقب في غالبية مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى صفة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٢، كما شاركت فلسطين في غالبية المؤتمرات الدولية و الإقليمية. و قد ألزمت دولة فلسطين نفسها بهذه المواثيق و المعاهدات و التوصيات حال توقيعها عليها و هو الأمر الذي لم يتجسد في بعض الأحيان على أرض الواقع نظراً للعديد من المعوقات.

١- المجال الدولي: الأمم المتحدة و الهيئات التابعة لها

- تعتبر فلسطين (م. ت. ف.) عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ بناء على قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٧

بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٤. و قد رفع تمثيل فلسطين الى عضو مراقب في العام ١٩٨٨ القرار ٢٥٠/٥٢. و بناء عليه، فان فلسطين تعتبر عضو بالتبعية في غالبية المؤسسات و الهيئات التابعة للام المتحدة مثل: اليونسيف ، اليونسكو، اليونيدو، منظمة العمل الدولية و مجموعة البنك الدولي.

- انضمت فلسطين إلى عضوية جامعة الدول العربية في ٩ سبتمبر عام ١٩٧٦.
- وقعت فلسطين على الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر في عام ١٩٤٨ ، و اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة و الصادر في ١٩٧٩ (قام الرئيس أبو مازن بالتوقيع الرمزي عام ٢٠٠٩). و قد ورد في الوثيقة ضرورة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على أي مفهوم غمطي عن دور المرأة و الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكال.
- كما صادقت فلسطين على العهد الدوليين المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦. و تشكل الثلاث موائيق معا، ما يسمى بـ ”لائحة الحقوق الدولية“.
- صادقت فلسطين على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (١٩٩٩) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.
- صادقت فلسطين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- المؤتمرات الدولية و الإقليمية الخاصة بالمرأة والتي شاركت فيها فلسطين:

- مؤتمر كوبنهاجن / الدنمرك ١٩٨٠ الذي عقد تحت شعار: ”عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة والتنمية والسلام“..
- مؤتمر نيروبي/ كينيا ١٩٨٥ الذي عقد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية بعد مرور عشر سنوات على وضعها قيد التنفيذ ولدراسة العقبات والمعوقات التي حالت دون تنفيذها كاملاً في جميع بلدان العالم.
- مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والذي أثار جدلاً واسعاً حول توصياته.
- مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، ودعا إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي .
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في (كوبنهاجن - الدنمارك) عام ١٩٩٥، والذي تم فيه الإقرار بأشكال الأسرة المختلفة والدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل.
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة (بيجين +٥) الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠٠٠ والذي خصّص لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بيجين حول المرأة ١٩٩٥ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة (بيجين +١٠) عام ٢٠٠٥ ، تم فيه التأكيد على وثيقة مؤتمر بكين الرابع السابقة وإدخال بعض التعديلات عليها .
- المؤتمر الإقليمي العربي / عشر سنوات بعد بكين“ الذي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت في أغسطس ٢٠٠٤، بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا).
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة بكين +١٥ و الذي عقد في الفلبين عام ٢٠٠٩ .
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في سان فرانسيسكو عام ٢٠١٢.
- إعلان جومتن ١٩٩٠ الصادر من المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في جومتن بتايلاند و الذي ركز على المساواة في التعليم بين الوعين.
- أطار دكاك ٢٠٠٠ الصادر عن منتدى التعليم العالمي و المنعقد في دكاك بالسنغال و الذي شدد على ضرورة

تطبيق المساواة بين النوعين في التعليم و تحقيق النوع الاجتماعي بحلول عام ٢٠١٥.

- منتدى المساواة في التعليم و الذي عقد في فرنسا في أكتوبر ٢٠١١.

٣- البرامج و ورش العمل :

- توصيات ورشة العمل التي نظمها مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق تحت رعاية اليونسكو ، وذلك في مقر المعهد الوطني في مايو ٢٠١٢ و قد أوصى المشاركون على ضرورة مراجعة المنهجية العلمية للنوع الاجتماعي في المناهج والوصول به لخطوات منهجية متقدمة نحو الأمام.
- برنامج تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل في منطقة الاورومتوسطى (2006- 2011) و الممول من الاتحاد الأوروبي لإصلاح القوانين و التشريعات و تقوية دور المرأة في الحياة العامة.
- برنامج ” النوع الاجتماعي : السلام و الأمن“ و الذي قامت بتنفيذه مؤسسة مفتاح خلال الفترة بين ٢٠٠٧- ٢٠٠٩ ويتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA , حيث تم عقد العديد من ورشات العمل حول أهمية مراعاة النوع الاجتماعي.
- التوصيات الصادرة عن المؤتمر العربي حول التربية بشأن حقوق الإنسان و الديمقراطية و المنعقد في تونس عام ١٩٩٣.
- التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في ١٩٩٣ والتوصية رقم ”٣“ الصادرة عن مؤتمر التربية على حقوق الإنسان و المنعقد في بيروت ١٩٩٧ (وكالة الغوث).
- التوصية رقم ”٧“ لمؤتمر ” التربية و التعليم في تعزيز حقوق الإنسان“، و الذي أقامه المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس في ٢٠٠١.
- التوصيات الصادرة عن مؤتمر ”المرأة والتعليم“ المنعقد في رام الله و الذي نظمه الائتلاف التربوي الفلسطيني ضمن الحملة العالمية للتعليم.
- توصية رقم ٣(ب) لورشة العمل ” إدماج النوع الاجتماعي في السياسات و الخطط و البرامج“ المنعقد في بيروت ٢٠٠٣ برعاية اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة.
- مؤتمر ”المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة“، المنعقد برام الله، بمبادرة من المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ”مواطن“.
- أوصى المشاركون في ”المؤتمر العلمي الأول للمرأة الفلسطينية واقع وتحديات“ و الذي نظمته جامعة القدس المفتوحة برام الله، بضرورة وضع خطط وإستراتيجيات تربوية تُبين حقوق المرأة السياسية ضمن المناهج التعليمية.
- ورشة عمل بعنوان: ”التربية كأداة لتحرير العقل والإنسان“ بالجامعة الإسلامية بغزة ضمن فعاليات المنتدى التربوي العالمي في فلسطين. وأوصت الورشة بمراجعة صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني وتحديدًا في منهاج اللغة العربية واللغة الإنجليزية؛ وذلك لتمثيل حقيقة الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية وما تتطلع إليه لتشارك بفعالية في التنمية المجتمعية، بفعالية، والاهتمام بقضايا المرأة العالمية والمحلية وتفعيلها في العملية التعليمية في فلسطين بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع الفلسطيني.
- ويعتبر مؤتمر صنعاء (مارس ٢٠١٣) من أبرز المؤتمرات التي تناولت إدماج النوع الاجتماعي في المناهج ، ومن أبرز توصياته:
- ١. إعادة تشكيل اللجنة العليا للمناهج الدراسية بما يحقق التوازن حسب النوع الاجتماعي والتخصص والخبرات.

٢. إنشاء هيئة خاصة بالزامية التعليم ودمج النوع الاجتماعي للمتابعة في تنفيذ القرارات.
٣. إشراك النساء في وضع السياسات وصياغة القرارات التربوية على مختلف مستوياته وفقاً للكفاءة والخبرة والتخصص والنوع الاجتماعي.
٤. إدماج النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية من خلال تعديل صياغتها بما يتلاءم مع مبدأ العدالة والمساواة.
٥. الاستفادة من نتائج الدراسات التي أجريت في الدول العربية و الإسلامية لتكوين مناهج التعليم العام حسب النوع الاجتماعي و الأخذ بتوصياتها.
٦. تضمين المناهج المدرسية بنماذج نسائية يمنية و إقليمية في كل المجالات (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية).
٧. وضع برامج توعيه وثقافية تتضمن تغيير الصورة النمطية التقليدية للمرأة وبلورتها عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة .
٨. مساهمة الإعلام بكافة وسائله بما يحقق رفع وعي المجتمع و إقناعه بأهمية دمج النوع الاجتماعي في التعليم مع الاهتمام بتفعيل برامج الإعلام التربوي في الوزارة.
٩. تنمية وعي القائمين على التعليم بمفاهيم النوع الاجتماعي بما يحقق تنفيذ المناهج القائمة عليه.
١٠. إعطاء الأولوية لتوظيف الفتاة في المدارس وخاصة في الريف بما يحقق النوع الاجتماعي
١١. تفعيل مجالس الآباء و الأمهات ومراعاة تشكيلها على أساس النوع الاجتماعي.

وحيث ان مفهوم النوع الاجتماعي يعتقد الكثيرون بأنه مرادف لمفهوم الجنس ، كان لزاما علينا في هذا البحث توضيح الفرق بينهما لاسيما :

الفرق بين مفهومي الجنس و النوع الاجتماعي

الجنس: هو الفرق البيولوجي بين الذكور و الإناث.

النوع الاجتماعي: يشير إلى كل من السمات و الفرص الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتاحة إمام كل من الذكور و الإناث ، خاصة في الترتيبات الاجتماعية في لحظة زمنية معينة.

الفرق بين المساواة والتساوي ما بين النوعين:

التساوي بين النوعين: هو المعاملة المتساوية لكل من الرجل و المرأة في القوانين و التشريعات، و في الوصول إلى الموارد و الخدمات داخل الأسرة و المجتمع المحلي و من ثم المجتمع ككل.

المساواة بين النوعين : تشير إلى العدل و الإنصاف في توزيع الحقوق و الواجبات بين الرجال و النساء. وهي غالبا ما تتطلب برامج نسويه معينة و سياسات للحد من التمييز ضد المرأة.

التمييز ضد المرأة: تشير إلى أى شكل من أشكال التفرقة أو الاستبعاد القائم على أساس ادوار و قواعد اجتماعية محددة مسبقا تمنع شخصا ما من التمتع بكامل حقوق الإنسان

الجدول (٢) مجالات المساواة بين النوعين

المساواة في الوصول الى التعليم Equality of Access	يتم قبول الأولاد و البنات في التعليم الابتدائي بصورة متساوية وبطريقة لا تنم على التحيز للنوع الاجتماعي. و في بعض الدول تم اعتماد مؤشر الحضور للمدرسة على انه معيار أفضل للمساواة بين النوعين الاجتماعيين و ليس مجرد القبول.
المساواة في الفرص Equality of Opportunity	في المدرسة ، يتم معاملة كل من الأولاد و البنات بصورة متساوية و يحصل الجميع على الانتباه الذي يحتاجون إليه. كما يتم تدريس نفس المنهاج ولكن يمكن أن يتم التدريس بطرق مختلفة لاستيعاب أنماط التعلم المختلفة. يتم استخدام أساليب ومواد تدريسية تكون خالية من القوالب النمطية والتحيز بين النوعين. الأولاد و البنات الحرية الكاملة للتعلم، واستكشاف وتطوير المهارات في جميع التخصصات و الموضوعات الأكاديمية والأنشطة اللاصفية، في بيئة آمنة ومأمونة.
المساواة في الناتج Equality of Outcome	الأولاد و البنات لديهم فرص متساوية للانجاز، و تقاس نتائجهم التعليمية على أساس مجهودهم الفردي و مهاراتهم. يجب أن يكون أساليب التقييم و الاختبارات غير متحيزة للنوع الاجتماعي، كما لا يجب أن تحول الرسائل المرسله ، خلال عملية التقييم، دون استمرارهم في أحد التخصصات أو العلوم بسبب النوع الاجتماعي.
Source: Adapted from EQUATE Project/Management Systems International (May 2008). <i>Education from a Gender Equality Perspective</i> . Washington DC: USAID	

تجربة فلسطين في قضايا النوع الاجتماعي.

اهتمت الدولة الوليدة بقضايا التنمية المادية و البشرية و بتطوير الطاقات والإمكانيات لسد الثغرة الموجودة في المجتمع. و قد كان للدولة توجهات نحو رأب الصدع الحادث في المجتمع و تقريب الفجوة بين النوعين الاجتماعيين: المرأة و الرجل. و على الرغم من الجهود المبذولة لرأب هذا الصدع و المحاولات المستمرة لتحسين وضع المرأة في المجتمع و تطوير استغلال هذا العنصر البشرى الفعال إلا إن المراقب يستطيع تحديد وجود فجوات في بعض المناطق الإستراتيجية مثل التعليم.

هذا و قد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية و تلتها السلطة الوطنية الفلسطينية و دولة فلسطين على الالتزام بالاتفاقيات و المعاهدات التي وقعت عليها. وقد ركزت وثيقة الاستقلال لعام ١٩٨٨ على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و بالاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و اتباعها بالمادة (١٠) من الفصل الثاني من المسودة الرابعة و نصها: «إن المرأة و الرجل سواء في الحقوق و الحريات الأساسية و لا يجوز التمييز بينهما في ذلك».

(wafainfo,2013)

وقد تم تنفيذ برنامج القانون و النوع الاجتماعي في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة في الفترة من بداية كانون الأول ٢٠١٠ وحتى نهاية تشرين الثاني ٢٠١٢، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باعتباره أحد الفعاليات الرئيسية من البرنامج التشاركي «المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في الأراضي الفلسطينية المحتلة» الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بالشراكة مع خمس هيئات تابعة للأمم المتحدة) ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وبقيادة وزارة شؤون المرأة، وارتكز البرنامج بالأساس على تطوير مناهج وتدريب القضاة والنيابة العامة والمحامين وقطاع الحكم المحلي في قضايا النوع الاجتماعي. وقد تم تنفيذه بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الرسمية والمجتمعية حيث تعكف ست هيئات تابعة للأمم المتحدة، هي برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين النوعين وتمكين المرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، على تنفيذ برنامج مشترك ممول من الحكومة الإسبانية لإنجاز ثلاث نتائج رئيسية، هي: الحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وجميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات، ورفع مستوى تمثيل النساء وقضاياهن في دوائر صنع القرار، وتعزيز الفرص المتساوية التي تمكن النساء من المشاركة في النشاطات الاقتصادية. وقد سعى البرنامج إلى المساهمة بإنجاز النتائج المذكورة أعلاه عبر تطوير المناهج والمواد التدريبية المتخصصة وتدريب القضاة والنيابة العامة والمحامين في قضايا النوع الاجتماعي وتقديم المساعدة لضحايا العنف والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ورفع مستوى وعي العاملين في هيئات الحكم المحلي في خمس عشرة محافظة بغية الارتقاء بقدراتهم في مجال إدماج النوع الاجتماعي في أعمال التخطيط والتطوير الإقليمي وتقديم الخدمات العامة. استهدف البرنامج في نشاطاته وفعالياته المتعددة والمتنوعة مكونات رئيسية في المجتمع الفلسطيني، شملت بشكل رئيس ما يلي:

قطاع العدالة:

تم استهداف المكونات الرئيسية لقطاع العدالة الفلسطيني وشمل ذلك: القضاء النظامي والقضاء الشرعي، وأعضاء النيابة العامة، والمحامين. وقد تم التركيز على القضاء والنيابة في الضفة بينما تم استهداف المحامين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا السياق كان هناك تعاون مع الجهات التالية: مجلس القضاء الأعلى، نقابة المحامين، المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، المعهد القضائي، ومكتب النائب العام الفلسطيني.

قطاع الحكم المحلي:

تم استهداف المكونات الرئيسية لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني وشمل ذلك: وزارة الحكم المحلي وموظفيها، ومديريات الحكم المحلي في المحافظات وموظفيها، والهيئات المحلية والبلديات وموظفيها. وقد شمل ذلك كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا السياق كان هناك تعاون وزارة الحكم المحلي خصوصاً مكتب الوزير ووحدة النوع الاجتماعي والإدارات العامة للشؤون القانونية والموازنات والتخطيط والرقابة الداخلية، والهيئات المحلية، ومديريات الحكم المحلي. وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الرسمية الأخرى:

تم استهداف العديد من المؤسسات الرسمية الأخرى وشمل ذلك وزارة شؤون المرأة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودوائر حماية الأسرة في الشرطة، ووزارة العدل، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وباعتبار وزارة شؤون المرأة هي من يتولى قيادة البرنامج على المستوى الحكومي فقد تم التواصل والتنسيق معها بشكل مستمر في العديد من النشاطات والفعاليات الرئيسية للمشروع بما في ذلك التعاون المباشر مع وزيرة المرأة وطاقم الوزارة، إضافة إلى إشراك مدربين منهم في النشاطات التدريبية للمشروع، أما بقية المؤسسات الرسمية المذكورة فقد تم إشراكها في بعض أنشطة المشروع حسب طبيعة النشاط وصلتهم به بغرض تحقيق أهداف وغايات المشروع.

مؤسسات المجتمع المدني:

تم استهداف مؤسسات المجتمع المدني من خلال إشراكها وانخراطها في نشاطات المشروع بغرض الاستفادة من الخبرات وتبادلها ولتحقيق التكاملية في العمل، وفي هذا الاتجاه تم العمل مع نشاط ونشيطات في قضايا حقوق الإنسان والمرأة والنوع الاجتماعي والقانون، كما تم العمل مع عدة مؤسسات نسوية من أهمها مركز الدراسات السنوية وطاقم شؤون المرأة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بإشراك مدربين ومدربات من هذه المؤسسات في العملية التدريبية. كما استهدف المشروع الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سواء بإشراك مدربين من هذه الجامعات في نشاطات المشروع أو تدريب طلبة القانون فيها على قضايا النوع الاجتماعي، إضافة لعقد بعض محاضرات التوعية للطلبة

في موضوعات تتناول الأسرة والمرأة.

لقد أشتمل البرنامج على فعاليات ونشاطات عديدة تدريبية وبحثية ركزت في قطاع العدالة على موضوعات مفهوم النوع الاجتماعي من خلال ربطه بتحليل ومراجعة القوانين من منظور النوع الاجتماعي أبرزها القوانين التي تنطوي على تمييز أو عدم مراعاة لاحتياجات النوع ومنها قوانين العقوبات والأحوال الشخصية والعمل، إضافة للبعد النفسي في التعامل مع النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساس النوع ودور الطب الشرعي في التعامل مع هذا النوع من العنف، فيما ركزت في قطاع الحكم المحلي على مفهوم النوع الاجتماعي ارتباطاً بقطاع الحكم المحلي، والتنظيم القانوني لقطاع الحكم المحلي وتحليل للتشريعات من منظور النوع الاجتماعي، والتخطيط وتطوير السياسات واتخاذ القرارات بمراعاة النوع الاجتماعي، وتطوير موازنات الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي، ومفهوم التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين وفق حاجات النوع الاجتماعي.

تجارب بعض الدول في النوع الاجتماعي:

هنالك العديد من التجارب العالمية والإقليمية التي تناولت موضوع النوع الاجتماعي في مجالات حياتية مختلفة وبرزها مجال التعليم، وسيتم فيما يلي استعراض عدد من هذه التجارب وليس جميعها، وقد كان الاختيار لهذه التجارب اختياراً يبرز التفاوت ما بينها في مدى جودة تناولها لهذا المفهوم:

١- تجربة جمهورية مالي

بدأت جمهورية مالي في عام ٢٠٠١ بتمويل من العديد من المؤسسات الدولية بمراجعة وتحسين وضع النوع الاجتماعي في مناهج المرحلة الأساسية الأولى. وقد تكون البرنامج من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بدأت بتقييم وضع النوع الاجتماعي في مناهج المرحلة الأساسية الأولى و برامج أعداد المعلمين. وفي المرحلة الثانية تم تنفيذ برنامج تدريب لتزويد العاملين في وزارة التربية والتعليم وفي مجال التربية والتعليم بالمهارات اللازمة لجعل مناهج التعليم الأساسي حساساً للنوع الاجتماعي (Marphatia, 2002).

وقد عمل البرنامج على زيادة وعي المجتمع المحلي بضرورة دمج موضوعات النوع الاجتماعي في سياسات و برامج الوزارات المختلفة وبالأخص وزارة التربية والتعليم (المستوى الكلي) لضمان تحقيق حساسة المناهج (على المستوى الجزئي). وقد اهتم النموذج المستخدم بتطوير مفهوم النوع الاجتماعي في:

- ١- سياسات و برامج الوزارات المختلفة وبالأخص وزارة التربية والتعليم.
- ٢- برامج أعداد المعلمين.
- ٣- مستوى المدرسة و المنهاج.
- ٤- مهام المدرسة، أهداف المدرسة، المكونات التربوية، أهداف التعلم، محتويات المنهاج، المهام التكاملية، أنشطة التعلم، أساليب التدريس، أساليب التقييم والمصادر التعليمية.

٢- تجربة نيوزيلاند

صدر قانون التعليم الأساسي في عام ١٨٧٧، وقد سمح القانون بتساوي فرص الأولاد و البنات للالتحاق بالتعليم الأساسي، وأن كان كل منهما يتلقى منهاجاً يناسب طبيعة الأدوار المنوطة بها. فأهتم المنهاج بتعليم الأولاد الرياضيات و العلوم واهتم بتعليم الفتيات أساليب إدارة المنزل و الخياطة.

فقد نص قانون التدريب على الأعمال اليدوية والفنية الصادر عام ١٩٠٠ على ضرورة تقديم منهج يناسب كل نوع اجتماعي لمعاونته على أداء مهامه المنوطة به فكانت المناهج الدراسية للفتيات تقتصر على اللغة الإنجليزية، الخياطة، الطبخ، كما أن الفتيات لا يجب أن تلتحق بالجامعات لان ذلك يؤثر على صحتها و قوة إبصارها، ويضع ضغوطاً لا داعي لها على أمهات الجيل القادم (Bradstreet, 2009).

وحتى عام ١٩٧٠ كان لا يزال هناك استقطاب واضح في اختيار موضوع على مستوى رفيع.. ثم جاءت الحركة السنوية ومعها سلسلة من التغييرات التشريعية (١٩٧٢ قانون المساواة في الأجور، ١٩٧٦ قانون الملكية الزوجية). وفي عام ١٩٧٧ تم إقرار تقرير جونسون بوجود تمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من ذلك الإقرار، إلا أنه لم تتخذ في تلك المرحلة أية إجراءات تتعلق بإزالة هذا التمييز.

و قد ساعدت الحرب العالمية الأولى، و بعد تغيب الرجال في الحرب، على تمكين المرأة ”مؤقتا “ للعمل في وظائف (ذكورية)، و قد انتهى ذلك الاتجاه بمجرد انتهاء الحرب.

ألا أن التوسع في بناء المدارس الثانوية المختلطة، في عام ١٩٣٨، خلق انطباعاً غير حقيقي في الاتجاه نحو مساواة النوعين الاجتماعيين. وقد بدأ التغيير عام ١٩٣٩ مع وعد بيتر فريزر، رئيس الحكومة، بأن الحكومة سوف توفر التعليم بكافة مستوياته لكافة المواطنين في الريف و الحضر، الأغنياء و الفقراء. إلا أن تقرير توماس لعام ١٩٤٤ أعاد النمطية إلى التعليم مرة أخرى من خلال العمل على توفير منهجين مختلفين.

ومع بداية عام ١٩٨٠، كان النوعان الاجتماعيان يدرسان منهجين مختلفين في المدارس الثانوية. و قد بدأت أول عملية لمراجعة المناهج الدراسية في عام ١٩٨٧، وحيث أوصت لجنة المراجعة بإزالة كافة أشكال التمييز بين النوعين الاجتماعيين و على التأسيس لمنهج قائم على التساوي و المساواة في المعاملة بين النوعين الاجتماعيين. كما توصل تقرير بيكو لعام ١٩٨٨ نفس الاستنتاجات إلا أن كلا التقريرين لم يعرفا المساواة بين النوعين الاجتماعيين. وقد تم نشر العديد من الدراسات والأبحاث بعد ذلك حول نفس الموضوع لدرجة أن بعض التقارير أوضحت أن المعلمين يولون اهتماما أكبر بالطلاب الذكور عن الطالبات الإناث.

في عام ١٩٨٩، حدد ميثاق مدرسة تشارتر التزامهم بالعدالة والتنمية الفردية. وفي عام ١٩٨٩ أصدرت وزارة التربية والتعليم وثيقة إزالة التمييز بناء على النوع الاجتماعي والتعهد بتعديل الممارسات القائمة على التحيز حسب النوع في المدارس. وفي عام ١٩٨٩ تم إنشاء مكتب مراجعة التعليم لمراقبة المدارس والتأكد من الوصول إلى نتائج مرضية فيما يتعلق بتحقيق التساوي.

وقد بدأت الحركات النسوية في التساؤل حول مدى ملائمة هياكل المدارس الحالية لتحقيق وتيسير عملية التساوي. وفي عام ١٩٩٢ فقط ، تم إلغاء قسم المرأة في وزارة التربية و التعليم مما اعتبر مؤشرا لالتزام الحكومة بالقضاء على الفوارق التعليمية بين الرجال والنساء.

و قد جسد كل من قانون شرعة الحقوق (١٩٩٠) وقانون حقوق الإنسان (١٩٩٣) المبادئ الهامة لحقوق الإنسان التي تشمل التحرر من التمييز. وقد دعم هذا الاتجاه التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٩٣) و النص على حق الطلاب في الحصول على فرص تعليمية متساوية.

في عام ١٩٩٢، تم نشر مناهج الرياضيات المطورة حيث ذكر في مقدمة الكتب إن هذا المنهاج هو ”للجميع بصرف النظر عن النوع الاجتماعي“.

في عام ١٩٩٣، تم إطلاق إطار المنهاج الوطني الذي نص على أن تكون جميع المناهج غير متحيزة ضد المرأة و غير عنصرية و لا تمييزية، حيث توفر لجميع الطلاب فرصاً متساوية. كما نص الإطار على أن المنهاج يجب أن يستجيب إلى احتياجات الطلاب و خبراتهم و اهتماماتهم و قيمهم، ذكورا و إناثا. كما نص على ضرورة تحليل العوائق التي تحول دون التعلم والإنجاز، وعلى تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعالج احتياجات التعلم التي تم تحديدها من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون تعلم الطلاب.

في عام ١٩٩٤، تم نشر منهاج العلوم، الذي كان يدعو إلى المساواة للجميع. وقد أظهر المنهاج درجة عالية من الحساسية للنوع الاجتماعي ، حيث للجنسين يقر ويشمل الاحتياجات والخبرات التعليمية للفتيات على قدم المساواة مع الأولاد، سواء في مضمونه، وفي اللغة والأساليب والنهج، أو ممارسات التدريس.

و تتابع ظهور المناهج الحساسة للنوع الاجتماعي، حيث ظهر منهج تكنولوجيا عام ١٩٩٥، ودراسات المناهج الاجتماعية عام ١٩٩٧، و منهج التربية الصحية و البدنية عام ١٩٩٩.

٣- تجربة سلوفينيا

سلوفينيا هي أحد دول أوروبا الشرقية، التي كانت تتبع المذهب الاشتراكي و كانت تتبع الاتحاد السوفيتي حتى سقوط سور برلين. و يضمن الدستور السلوفيني التعليم المجاني للمواطن السلوفيني، و التعليم الأساسي إلزامي يتم تمويله من ميزانية الدولة.

و منذ عام ١٩٩٠، بات النظام التعليمي في سلوفينيا يخضع إلى إعادة الهيكلة و التطوير وفقا لمتطلبات الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة و لضمان أن يراعى النظام التعليمي حقوق الإنسان والمواطنة.

و قد تشكلت لجان لدراسة محتوى المناهج و رسم الآليات المناسبة لتحقيق إصلاح النظام التعليمي و خلق مناهج حساسة للنوع الاجتماعي. وقد اتخذت عملية الإصلاح ثلاثة مراحل (Wlisoncenter, 2013) :

- المرحلة الأولى من ١٩٩٠ - ١٩٩٥

و كان التركيز فيها على إصلاح الهيكل التنظيمي بأكمله، بما في ذلك التمويل، وعلى تحديد أهداف جديدة للنظام التعليمي ككل ولكل من مستوياته على وجه الخصوص. وقد اختتمت هذه المرحلة في عام ١٩٩٥، مع صدور الكتاب الأبيض بشأن التعليم في جمهورية سلوفينيا وإدخال أربعة مشاريع قوانين تنظيم مستويات الفرد من التعليم (رياض الأطفال، الابتدائية، الثانوية، وتعليم الكبار). وقد صدرت هذه القوانين عام ١٩٩٦، في حين اعتمد بالفعل قانون التعليم العالي بحلول عام ١٩٩٣.

- المرحلة الثانية من ١٩٩٥ و حتى ٢٠٠٠

حيث تم إنشاء المجلس الوطني للمناهج عام ١٩٩٥ من أجل تقييم المناهج الموجودة وقتها ووضع الخطط لتغييرها فيما يتلاءم من متطلبات بناء المناهج الحديثة ومراعاتها لمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة و المساواة بين الجنسين. و تمت مناقشة المقترحات للمناهج على نطاق واسع بين المعلمين و المجلس الوطني للمناهج قبل اعتمادها في عام ١٩٩٨.. تم اعتماد المناهج الجديدة لجميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي في عام ١٩٩٨، وبدأ تنفيذها على مستوى المدارس عام ٢٠٠٠/١٩٩٩.

- المرحلة الثالثة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣

بدأت المرحلة الثالثة للإصلاح في ديسمبر كانون الأول عام ١٩٩٨، مع إنشاء لجنة وطنية للتقييم. وقد كانت مهمة اللجنة متابعة تطبيق المناهج الجديدة و تقييمها في ذات الوقت، بالإضافة إلى إجراء التعديلات المطلوبة على المناهج الجديدة والهياكل التنظيمية للمدارس وآثارها على معرفة الطلاب.

المعايير الواجب توافرها في سياسات التعليم الحساسة للنوع الاجتماعي (Gender Equality):

١- توعية الطلاب و الطالبات و تأهيلهم لممارسة أدوارهم في الحياة داخل و خارج المنزل بمسؤولية و على نحو أفضل..

٢- توفير مناهج، و التي من حيث المحتوى في اللغة المستخدمة و المنهجية ، تلبي الاحتياجات التعليمية في المجتمع و تؤسس للحقوق المتساوية بين الذكور والإناث.

٣- احترام القيم الاجتماعية الإيجابية السائدة و الاعتراف بالفروق الفردية.

٤- يجب أن تتحدى المناهج الدراسية الممارسات الثقافية (العادات و التقاليد) الجائرة (و التي لا تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية و لا الأعراف و المعاهدات الدولية) و التي تعترف بمساهمة كل من الرجل والمرأة بكامل قدراتهما في المجتمع .

٥- تشجيع تطوير المواقف والسلوكيات الإيجابية لدى الطلاب الذكور والإناث التي تعزز المسؤولية الاجتماعية، والتعاطف، و تحفز على تطوير علاقات متساوية قائمة على الاحترام المتبادل ونبذ العنف.

٦- توفير بيئة تعليمية داعمة اجتماعيا و ثقافيا ومريحة جسديا لكل من الطلاب الذكور والإناث على حد سواء.

٧- إعداد كل من الطلاب الذكور والإناث على حد سواء لممارسته حقوقهم المدنية من خلال الاحترام المتبادل لحقوق الآخر مع توفير البيئة الآمنة و الخالية من كل أشكال التحرش أو العنف.

ولتأهيل الطلاب من الذكور و الإناث لكي يكونوا ناجحين في حياتهم المستقبلية فأن المنهج المراعي للنوع الاجتماعي يفترض أن يعمل على:

١- تطوير مصادر و مواد تعليمية تحتوى على أفكار حساسة للنوع الاجتماعي في المحتوى واللغة ومنهجية أساليب التدريس والتقييم.

٢- تشجيع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي داخل المدارس من خلال الكتب الدراسية و الوسائل التعليمية المساندة مثل مواد سمعية و بصرية، مواد تعليمية مساندة، أنشطة، وإجراءات التقويم.

٣- دعم المناهج التعليمية بصيغة مقبولة اجتماعيا و ثقافيا وجسديا و مساندة لمفاهيم المساواة بين النوعين.

٤- تصميم مناهج دراسية تناصر المواقف و السلوكيات التي تعزز المسؤولية الاجتماعية و تشجع على المساواة بين النوعين ونبذ العنف.

٥- عقد دورات تدريبية للمعلمين قبل الخدمة و أثناء الخدمة بالإضافة إلى المسؤولين الإداريين و مديري المدارس وطاقم هيئة تصميم المناهج لضمان مواكبتهم للتطورات الجارية في المناهج وتعزيزها.

٦- ضمان وجود الأهداف السابقة في إستراتيجية الوزارة و سياساتها وفي اللوائح التنظيمية وفي مركز المناهج ومراكز التقييم والمتابعة.

يبرز مما سبق من تجارب مدى أهمية المنهج في بناء شخصية الأجيال وتشكيل الاتجاهات الإيجابية لديهم في قضايا النوع الاجتماعي وتوزيع الأدوار في ضوءه، مما يوصلنا إلى سؤال البحث الرئيس والوارد فيما يلي:

ما مدى مراعاة محتوى كتب المناهج الفلسطينية من الاول وحتى الرابع الأساسية لمنظومة النوع الاجتماعي؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل عكس محتوى منهاج (اللغة العربية، والتربية المدنية، والتربية الوطنية والعلوم) للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية من حيث (نسبة المشاركة في تأليف وانجاز الكتاب وفي المشاركة في الفرق الوطنية، طبيعة عناوين الوحدات، طبيعة عناوين الدروس، طبيعة مواضيع الدروس، طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس، طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدريبات)، طبيعة المؤثرات البصرية، طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال، طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص) المساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

٢. هل عكست بنية محتويات اللغة العربية، والتربية المدنية، والتربية الوطنية والعلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية رؤية محددة، واضحة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف إلى مدى مراعاة محتوى كتب المرحلة الأساسية الأولى من ١-٤ لمباحث اللغة العربية والعلوم والتربية المدنية والتربية الوطنية في المناهج الفلسطينية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ لمنظومة النوع الاجتماعي.
٢. التعرف إلى مدى توافق السياسات العامة للمناهج الفلسطينية مع المرجعيات الفلسطينية (وثيقة الاستقلال والنظام الأساسي) والمعاهدات ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعت عليها فلسطين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

١. يمكن ان تسهم الدراسة كأحد الوثائق المرجعية المنهجية لتي يمكن لمتخذي القرار في الجهات المعنية بوزارة التربية والتعليم الرجوع إليها عند تنقيح وتحسين محتوى الكتب المدرسية.
٢. قد تسهم هذه الدراسة في لفت نظر التربويين والمهتمين والقائمين على المناهج وتطويرها إلى أهمية إجراء التعديلات في الكتب المدرسية في المرحلة المرصودة باعتبارها مرحلة تأسيسية في بناء وتكوين الشخصية وخاصة بشأن المفاهيم والاتجاهات الإيجابية المرتبطة بمفهوم النوع الاجتماعي وإزالة المفاهيم والأفكار التي تركز دونية المرأة في المجتمع.

المحددات:

- ١- اقتصرت هذه الدراسة على محتوى كتب المرحلة الأساسية للصفوف من ١-٤ التالية: العلوم واللغة العربية والتربية المدنية والتربية الوطنية.
- ٢- اختلاف القوالب التي تم تحليل الكتب على أساسها كانت و بسبب اختلاف السياقات بين كتب المواضيع المختلفة تحمل طابعاً متبايناً عن بعضها البعض.
- ٣- اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى كتب الطالب للصفوف والمباحث المذكورة.

الطريقة والإجراءات:

انتهجت هذه الدراسة النوعية دراسة الحالة المتعددة.

المشاركون:

بدأت هذه الدراسة بدراسة استطلاعية في شهر مارس من عام ٢٠١٣، استهدفت اختيار أفراد من قطاعات مختلفة لها القدرة على القيام بعملية تحليل المحتوى على أساس النوع الاجتماعي. لذلك تم اختيار مشرف تربوي متخصص في أساليب تدريس العلوم ويحمل درجة الماجستير ومتمرس في عملية تحليل المناهج وكتابة البحوث النوعية، وكذلك مدير مدرسة متخصص في أساليب تدريس اللغة العربية ويحمل درجة الماجستير ومحاضر غير متفرغ في الجامعات الفلسطينية وصاحب خبرة أيضاً في تحليل المناهج، ومدرس متخصص في طلاب المرحلة الأساسية وحاصل على جائزة الهام فيما يتعلق بتطوير المناهج، ومن خارج قطاع التربية والتعليم تم اختيار باحثة وناشطة تربوية.

دور الباحث:

قام الباحثان بدور الملاحظ أحيانا والملاحظ المشارك أحيانا أخرى، وذلك لان فهم أي ظاهرة وتعميمها يتطلبان إعطاء بيانات ومعلومات عن هذه الظاهرة أثناء الممارسة لمعرفة مدى استبصارات المشاركين عن خبراتهم عن العالم (Lincoln, 1985, P120)، وتمثل دور الباحث بتحديد القطاعات التي سوف يتم انتقاء المشاركين منها وكذلك اختيار المشاركين أنفسهم، وقام الباحثان بمراجعة تجارب إقليمية وعالمية سابقة، وكذلك تم مراجعة الوثائق والمعاهدات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي. وقام الباحثان بسلسلة لقاءات استهدفت توحيد المفاهيم المركزية في البحث مثل الحساسية او عدم الحساسية للنوع الاجتماعي عن طريق التدريب، وأيضا تحديد عناصر التحليل بمشاركة المحللين واعتماد جداول تفريغ أولية تم تطويرها أثناء العمل والممارسة وجمع البيانات، شرع الباحثان بتحليل البيانات لحظة الحصول عليها مما ساهم في تطوير الأدوات مع التقدم في جمع البيانات مما حدا إلى وجود تباين في الجداول وعرض البيانات بين مواضيع المناهج المختلفة.

العينات:

تم اختيار عينة مناهج اللغة العربية والعلوم والتربية المدنية والتربية الوطنية من الصف الأول الأساسي حتى الصف الرابع الأساسي، واعتبرت هذه العينة شاملة حسب موضوع البحث رغم استثناء مناهج التربية الإسلامية والمسيحية لحساسية الموضوع وكذلك مناهج الرياضيات لحداثيتها لموضوع البحث حسب الاستطلاع الأولي للبحث، أما عينة المشاركين فقد اختيرت بأقصى درجة تنوع Maximum Variation Sampling وذلك لإبراز الخصائص المختلفة للمشكلة البحثية.

جمع البيانات:

تم التأكد من أن المشاركين في التحليل مدركون لمشكلة البحث ومقتنعون بأهميتها والتركيز على مشاركتهم في جميع عمليات تحديد المفاهيم وبناء الأدوات وعرضها وكذلك بتحديد عينة الكتب التي تم تحليلها، البدء في جمع البيانات بشكل أولي ورسم مخطط لتصور الباحثين والمشاركين للبنود التي يجب التركيز عليها في عملية التحليل، تم الاتفاق على إطار أولي للتحليل، حيث تم تحديد وحدة تحليل متفق عليها مع المحللين وتم مناقشة ذلك مع المحللين للتأكد من توحيد الطريقة لدى المحللين، ومع تقدم عملية التحليل من قبل المشاركين وتزامنها مع تحليل البيانات من قبل الباحثين تم تغيير القوالب عدة مرات مما أدى إلى عرض قوالب خاصة بكل كتاب مدرسي.

أداة الدراسة:

بعد مراجعة عدد من التجارب العالمية لعدة دول لكيفية مراعاتها لمنظومة النوع الاجتماعي في بناء او تطوير مناهجها المدرسية، قام الباحثان ببناء استبانة كأداة تحليل لمحتوى كتب المناهج المدرسية الفلسطينية للصفوف من ١-٤ الأساسية، وقد تضمنت هذه الاستبانة على عدة محاور مستهدفة في التحليل وهي:

١. نسبة الإناث المشاركات في انجاز الكتاب الى نسبة الذكور.
٢. طبيعة الأساليب والطرق الملحقه بالدرس.
٣. طبيعة الأهداف الملحقه بالدرس.
٤. طبيعة عناوين الوحدات.
٥. طبيعة عناوين الدروس.
٦. طبيعة موضوعات الدروس.
٧. طبيعة المفاهيم الواردة في الدروس.
٨. طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدرس.

٩. طبيعة موضوعات اختبر نفسي (التدريبات).
 ١٠. تكرارات المؤثرات البصرية.
 ١١. تكرارات المهن والأدوار للمرأة والرجل.
 ١٢. طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص.
- وقد وضع كل محور في جدول خاص كانت مستويات تحليله موزعة على «حساس للنوع الاجتماعي، غير حساس للنوع الاجتماعي، ومحاييد للنوع الاجتماعي».

صدق الأداة وموضوعيتها:

للتأكد من صدق الاستبانة المطورة وموضوعيتها، قام الباحثان بعرضها على مجموعة من السادة المحكمين ذوي الاختصاص، الذين ابدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم عليها، وقد قام الباحثان في ضوء هذه الملاحظات بإخراج الاستبانة بشكلها النهائي كما هو موضح بالملحق (١)، حيث تظهر الاستبانات للمباحث الأربعة بمحاورها، مع وجود بعض الاختلافات في هذه المحاور ما بين مبحث العلوم وباقي المباحث وذلك لخصوصية طبيعة مجاله ذي الطابع العلمي بالمقارنة مع طابع العلوم الإنسانية لباقي المباحث المستهدفة في التحليل.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة الرئيسة:

ورد في الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية التي ارتأى الباحثان ضرورة تعريفها إجرائياً وهي:

١. النوع الاجتماعي: يقصد به التمثيل العادل ما بين الذكور والإناث والقائم على مفهوم التساوي ما بين النوعين.
٢. الحساس للنوع الاجتماعي: قصد به إجرائياً في هذه الدراسة الحالة التي يرتقي بها المحور الى حالة التساوي ما بين الذكور والإناث، او يكون اكثر فيها لصالح الإناث.
٣. غير الحساس للنوع الاجتماعي: يقصد به الحالة التي لا يرتقي بها المحور إلى حالة التساوي ما بين الذكور والإناث أو انه يستخدم فيها حالة لغة المتكلم بحيث انها لا تشير للمرأة ولا للرجل.
٤. المحاييد للنوع الاجتماعي: يقصد به الحالة التي يعرض فيها المحور لأي عنصر غير ذي طابع بشري كالحيوان والجماد.
٥. المؤثرات البصرية: بقصد بها إجرائياً الصور والرسوم والرسوم البيانية والخرائط التوضيحية الواردة في كتب الطالب لمباحث اللغة العربية والعلوم والتربية الوطنية والتربية المدنية للصفوف من ١-٤ في المنهاج الفلسطيني للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

نتائج التحليل:

أولاً: مبحث اللغة العربية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء السؤالين التاليين:
السؤال الأول:

- ١ هل عكس محتوى منهاج اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية من حيث (نسبة المشاركة في تأليف وانجاز الكتاب وفي المشاركة في الفرق الوطنية، طبيعة عناوين الوحدات، طبيعة عناوين الدروس، طبيعة مواضيع الدروس، طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس، طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدريبات)، طبيعة المؤثرات البصرية، طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال، طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص)

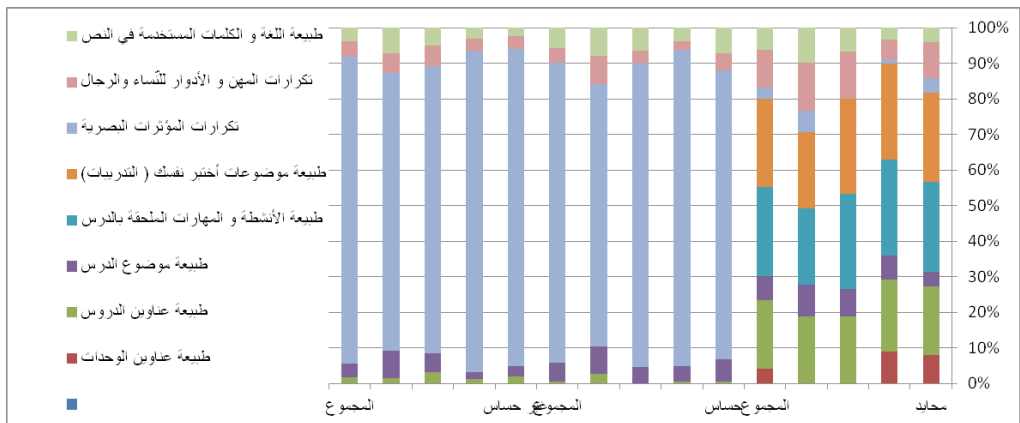
المساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل محتوى كتب اللغة العربية بأجزائه للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، والجدول (٣) والشكل (١) يوضحان هذه المحاور وتكرارات حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

الجدول (٣)

تكرارات محاور تحليل محتوى كتب اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي

العنصر	محايد				المجموع	حساس				المجموع	غير حساس				المجموع
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع		الأول	الثاني	الثالث	الرابع		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
طبيعة عناوين الوحدات	8	8	0	0	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
طبيعة عناوين الدروس	19	18	17	21	75	1	1	0	1	3	5	7	2	19	
طبيعة موضوع الدرس	4	6	7	10	27	13	9	5	3	30	8	9	12	11	40
طبيعة الأنشطة و المهارات الملحقه بالدرس	25	24	24	24	97	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدرجات)	25	24	24	24	97	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تكرارات المؤثرات البصرية	4	1	0	7	12	169	186	94	28	477	235	383	181	110	909
تكرارات المهن و الأدوار للنساء والرجال	10	5	12	15	42	10	5	4	3	22	10	15	13	8	46
طبيعة اللغة و الكلمات المستخدمة في النص	4	3	6	11	24	15	8	7	3	33	6	13	11	10	40
المجموع	99	89	90	112	390	208	209	110	38	565	264	425	224	141	1054



والنقاط التالية توضح نتائج التحليل للمحاور المستهدفة في محتوى الكتب للصفوف الأربعة:

١. طبيعة عناوين الوحدات:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الوحدات كانت في معظمها محايدة للنوع الاجتماعي. حيث ظهر ان عناوين وحدات الكتاب في الصف الأول محايدة، فقد بلغ عدد تكرار العناوين المحايدة ثمانية تكرارات (٨)، وكذلك الحال بالنسبة لطبيعة عناوين الوحدات في الصف الثاني، فقد بلغ عدد تكرار العناوين المحايدة ثمانية تكرارات (٨)، بينما لم يتضمن كتابا الصف الثالث والرابع على وحدات، بل تضمنت دروس.

٢. طبيعة عناوين الدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الدروس كانت -في مجملها- محايدة للنوع الاجتماعي فقد بلغ تكرار عناوين الدروس المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) خمسة وسبعين تكرارًا (٧٥)، وأما العناوين غير الحساسة للنوع الاجتماعي فقد كانت أكثر من العناوين الحساسة له، فقد بلغ تكرار عناوين الدروس الحساسة للنوع الاجتماعي ثلاثة تكرارات (٣)، أما عناوين الدروس غير الحساسة للنوع الاجتماعي فقد بلغ عدد تكراراتها تسع عشرة (١٩) تكرارًا. أي أن التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٣:١٩) أي ٨٦٪ لنوع الرجال مقابل ١٤٪ لنوع النساء.

٣. طبيعة مواضيع الدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الدروس كانت -في مجملها- غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها أربعين تكرارًا (٤٠)، فيما بلغ تكرار طبيعة مواضيع الدروس الحساسة للنوع الاجتماعي ثلاثين تكرارًا (٣٠). أي أن التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٤٠:٣٠) أي ٥٧٪ لنوع الرجال، ٤٣٪ لنوع النساء. في حين ان تكرار طبيعة مواضيع الدروس المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) بلغ سبعة وعشرين تكرارًا (٢٧).

٤. طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس في جميع كتب صفوف الأول، والثاني، والثالث، والرابع كانت محايدة؛ والسبب في ذلك يعود إلى استخدام ضمير المتكلم (نحن) الذي يصلح استخدامه لنوع الرجال والنساء على حدٍ سواء، فقد بلغ عدد التكرارات المحايدة في الكتب الأربعة سبعة وتسعين تكرارًا (٩٧).

٥. طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدرّيات):

يتضح من التحليل بان طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدرّيات) في جميع كتب صفوف الأول، والثاني، والثالث، والرابع كانت محايدة؛ والسبب في ذلك يعود إلى استخدام ضمير المتكلم (نحن) الذي يصلح استخدامه لنوع الرجال والنساء على حدٍ سواء. فقد بلغ عدد التكرارات المحايدة في الكتب الأربعة سبعة وتسعين تكرارًا (٩٧).

٦. طبيعة المؤثرات البصرية:

يتضح من التحليل بان طبيعة المؤثرات البصرية - في مجملها- كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد

تكراراتها تسعمائة وتسعة (٩٠٩) تكرارات، فيما بلغ تكرار المؤثرات البصرية الحساسة للنوع الاجتماعي أربعمئة وسبعة وسبعين تكرارا (٤٧٧). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٩٠٩:٤٧٧) أي ٦٥,٥٪ لنوع الرجال، ٣٤,٥٪ لنوع النساء. اما عدد تكرارات المؤثرات البصرية المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ اثنتي عشر تكراراً (١٢).

٧. طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال:

يتضح من التحليل ان طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال- في مجملها- كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها ست وأربعين (٤٦) تكراراً، فيما بلغ تكرار المهن والأدوار للنساء والرجال الحساسة للنوع الاجتماعي اثنتا وعشرين تكرارا (٢٢). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٢٢:٤٦) أي ٦٧,٥٪ لنوع الرجال، ٣٢,٥٪ لنوع النساء. أما عدد تكرارات المهن والأدوار للنساء والرجال المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ اثنتا وأربعين تكراراً (٤٢).

٨. طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص:

يتضح من التحليل ان طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص - في مجملها- كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها أربعين (٤٠) تكراراً، فيما بلغ عدد تكرار اللغة والكلمات المستخدمة في النص والتي تعد حساسة للنوع الاجتماعي ثلاثة وثلاثين تكرارا (٣٣). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٣٣:٤٠) أي ٥٥٪ تقريباً لنوع الرجال، ٤٥٪ لنوع النساء، أما عدد تكرارات اللغة والكلمات المستخدمة في النص المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ أربعة وعشرين تكراراً (٢٤).

اما فيما يتعلق بتوزيع نسب مشاركي النوعين في تأليف وإعداد الكتب، فقد اتضح بالتحليل ما يلي:

١. نسبة مشاركة الرجال في الفرق الوطنية:

كانت نسبة مشاركة الرجال في الفرق الوطنية أعلى من نسبة مشاركة النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة الرجال فيها أعلى من نسبة مشاركة النساء، فقد بلغت للرجال ٨٢٪، بينما بلغت للنساء ١٨٪ في الفصلين الأول والثاني لمحتوى كتب الصفوف الأربعة.

٢. نسبة مشاركة الرجال في تأليف الكتاب:

كانت نسبة مشاركة الرجال في تأليف كتب اللغة العربية للصفوف الأربعة أعلى من نسبة مشاركة النساء فيها، وذلك كالتالي:

الصف الأول: بلغت للرجال ٨٠٪، بينما بلغت للنساء ٢٠٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثاني: بلغت للرجال ٧٥٪، بينما بلغت للنساء ٢٥٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثالث: بلغت للرجال ١٠٠٪، بينما بلغت للنساء ٠٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الرابع: بلغت للرجال ٨٣٪، بينما بلغت للنساء ١٧٪ في الفصلين الأول والثاني.

٣. نسبة مشاركة الرجال في انجاز الكتاب كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء:

كانت نسبة مشاركة الرجال في انجاز كتب اللغة العربية للصفوف الأربعة أعلى من نسبة مشاركة النساء فيها، وذلك كالتالي:

الصف الأول: بلغت للرجال ٦٣٪ ، بينما بلغت للنساء ٣٧٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثاني: بلغت للرجال ٦٢٪ ، بينما بلغت للنساء ٣٨٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثالث: بلغت للرجال ٦٨٪ ، بينما بلغت للنساء ٣٢٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الرابع: بلغت للرجال ٧٢٪ ، بينما بلغت للنساء ٢٨٪ في الفصلين الأول والثاني.

السؤال الثاني:

هل عكست بنية محتوى اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية رؤية محددة، واضحة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

يتضح من التحليل لجميع المحاور ان بنية محتوى اللغة العربية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية لم تعكس رؤية محددة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي ، فالتحيز لنوع الرجال واضح في كل منها.

ثانياً: مبحث التربية المدنية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء السؤالين التاليين:
السؤال الأول:

٩. هل عكس محتوى منهاج التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية من حيث (نسبة المشاركة في تأليف وانجاز الكتاب وفي المشاركة في الفرق الوطنية، طبيعة عناوين الوحدات، طبيعة عناوين الدروس، طبيعة مواضيع الدروس، طبيعة الأنشطة والمهارات الملحق بالدروس، طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدريبات)، طبيعة المؤثرات البصرية، طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال، طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص) المساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟
للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل محتوى كتب التربية المدنية بأجزائه للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، والجدول (٤) يوضح توزيع النوع الاجتماعي لفرق إعداد وتأليف كتب التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع للفصلين الدراسيين :

الجدول (٤)

مجموع و تشكيل فرق أعداد و تأليف كتب التربية المدنية للصفوف من الأول و حتى الرابع للفصلين الدراسيين

ذكور					أناث					
مجموع	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	مجموع	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
96	8	8	8	72	84	10	10	10	54	فرق وطنية
33	10	10	8	5	10	2	2	2	4	فريق التأليف
239	60	89	69	21	109	25	34	46	4	إنجاز الكتاب
368	78	107	85	98	203	37	46	58	62	المجموع

١. نسبة مشاركة الرجال في الفرق الوطنية:

يتضح من التحليل بان نسبة مشاركة الرجال في الفرق الوطنية كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء، حيث بلغت نسبة مشاركة الرجال فيها أعلى من نسبة مشاركة النساء، فقد بلغت للرجال ٨٢٪، بينما بلغت للنساء ١٨٪ في الفصلين الأول والثاني لمحتوى كتب الصفوف الأربعة.

٢. نسبة مشاركة الرجال في تأليف الكتاب :

يتضح من التحليل بان نسبة مشاركة الرجال في تأليف كتب التربية المدنية للصفوف الأربعة كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء فيها، وهذا كالتالي:

الصف الأول: بلغت للرجال ٨٠٪، بينما بلغت للنساء ٢٠٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثاني: بلغت للرجال ٧٥٪، بينما بلغت للنساء ٢٥٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثالث: بلغت للرجال ١٠٠٪، بينما بلغت للنساء ٠٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الرابع: بلغت للرجال ٨٣٪، بينما بلغت للنساء ١٧٪ في الفصلين الأول والثاني.

٣. نسبة مشاركة الرجال في إنجاز الكتاب كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء:

يتضح من التحليل بان نسبة مشاركة الرجال في إنجاز كتب التربية المدنية للصفوف الأربعة كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء فيها، وهذا كالتالي:

الصف الأول: بلغت للرجال ٦٣٪، بينما بلغت للنساء ٣٧٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثاني: بلغت للرجال ٦٢٪، بينما بلغت للنساء ٣٨٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الثالث: بلغت للرجال ٦٨٪، بينما بلغت للنساء ٣٢٪ في الفصلين الأول والثاني.
الصف الرابع: بلغت للرجال ٧٢٪، بينما بلغت للنساء ٢٨٪ في الفصلين الأول والثاني.

وأما الجدول (٥) فيوضح تكرارات محاور تحليل محتوى كتب التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي:

الجدول (٥)

تكرارات محاور تحليل محتوى كتب التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي

المجموع	غير حساس				المجموع	حساس				المجموع	محايد				العنصر
	الرابع	الثالث	الثاني	الأول		الرابع	الثالث	الثاني	الأول		الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
23	4	6	6	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	طبيعة عناوين الوحدات
72	16	14	17	25	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	طبيعة عناوين الدروس
46	3	8	11	24	22	13	5	2	2	4	0	1	3	0	طبيعة موضوع الدرس
73	5	16	16	36	69	27	14	14	14	4	0	2	2	0	طبيعة الأنشطة و المهارات الملحق بالدرس
3	1	2	0	0	27	15	12	0	0	0	0	0	0	0	طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدريبات)
655	113	114	177	251	357	53	106	98	100	122	70	22	15	15	تكرارات المؤثرات البصرية
598	132	96	116	254	263	70	31	59	103	32	5	3	22	2	تكرارات المهن و الأدوار للنساء والرجال
10	3	6	1	0	47	1	7	13	26	2	0	1	1	0	طبيعة اللغة و الكلمات المستخدمة في النص
1480	277	262	344	597	785	179	175	186	246	164	75	29	43	17	المجموع

والنقاط التالية توضح نتائج التحليل للمحاور المستهدفة في محتوى الكتب للصفوف الأربعة:

٤. طبيعة عناوين الكتب والوحدات:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الكتب والوحدات كانت في معظمها محايدة للنوع الاجتماعي. حيث ظهران عناوين وحدات الكتاب في الصف الأول محايدة، فقد بلغ عدد تكرار العناوين المحايدة ثمانية تكرارات (٨)، وكذلك الحال بالنسبة لطبيعة عناوين الوحدات في الصف الثاني، فقد بلغ عدد تكرار العناوين المحايدة ثمانية تكرارات (٨)، بينما لم يتضمن كتابا الصف الثالث والرابع على وحدات، بل تضمنت دروس.

٥. طبيعة عناوين الدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الدروس كانت -في مجملها- محايدة للنوع الاجتماعي فقد بلغ تكرار

عناوين الدروس المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) خمسة وسبعين تكرارًا (٧٥)، وأما العناوين غير الحساسة للنوع الاجتماعي فقد كانت أكثر من العناوين الحساسة له، فقد بلغ تكرار عناوين الدروس الحساسة للنوع الاجتماعي ثلاثة تكرارات (٣)، أما عناوين الدروس غير الحساسة للنوع الاجتماعي فقد بلغ عدد تكراراتها تسع عشرة (١٩) تكرارًا. أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٣:١٩) أي ٨٦٪ لنوع الرجال مقابل ١٤٪ لنوع النساء.

٦. طبيعة مواضيع الدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة عناوين الدروس كانت -في مجملها- غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها أربعين تكرارًا (٤٠)، فيما بلغ تكرار طبيعة مواضيع الدروس الحساسة للنوع الاجتماعي ثلاثين تكرارًا (٣٠). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٣٠:٤٠) أي ٥٧٪ لنوع الرجال، ٤٣٪ لنوع النساء. في حين ان تكرار طبيعة مواضيع الدروس المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) بلغ سبعة وعشرين تكرارًا (٢٧).

٤. طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس:

يتضح من التحليل بان طبيعة الأنشطة والمهارات الملحقه بالدروس في جميع كتب صفوف الأول، والثاني، والثالث، والرابع كانت محايدة؛ والسبب في ذلك يعود إلى استخدام ضمير المتكلم (نحن) الذي يصلح استخدامه لنوع الرجال والنساء على حدٍّ سواء، فقد بلغ عدد التكرارات المحايدة في الكتب الأربعة سبعة وتسعين تكرارًا (٩٧).

٥. طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدرّيات):

يتضح من التحليل بان طبيعة موضوعات أختبر نفسك (التدرّيات) في جميع كتب صفوف الأول، والثاني، والثالث، والرابع كانت محايدة؛ والسبب في ذلك يعود إلى استخدام ضمير المتكلم (نحن) الذي يصلح استخدامه لنوع الرجال والنساء على حدٍّ سواء. فقد بلغ عدد التكرارات المحايدة في الكتب الأربعة سبعة وتسعين تكرارًا (٩٧).

١٠. طبيعة المؤثرات البصرية:

يتضح من التحليل بان طبيعة المؤثرات البصرية - في مجملها- كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها تسعمائة وتسع (٩٠٩) تكرارات، فيما بلغ تكرار المؤثرات البصرية الحساسة للنوع الاجتماعي أربعمائة وسبعة وسبعين تكرارًا (٤٧٧). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٤٧٧:٩٠٩) أي ٦٥,٥٪ لنوع الرجال، ٣٤,٥٪ لنوع النساء. اما عدد تكرارات المؤثرات البصرية المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ اثني عشر تكرارًا (١٢).

١١. طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال:

يتضح من التحليل ان طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال- في مجملها- كانت غير حساسة للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها ستاً وأربعين (٤٦) تكرارًا، فيما بلغ تكرار المهن والأدوار للنساء والرجال الحساسة للنوع الاجتماعي اثنتا وعشرين تكرارًا (٢٢). أي أنَّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٢٢:٤٦) أي ٦٧,٥٪ لنوع الرجال، ٣٢,٥٪ لنوع النساء. أما عدد تكرارات المهن والأدوار للنساء والرجال المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ اثنتا وأربعين تكرارًا (٤٢).

١٢. طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص:

يتضح من التحليل ان طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص - في مجملها- كانت غير حساسة للنوع

الاجتماعي، فقد بلغ عدد تكراراتها أربعين (٤٠) تكراراً، فيما بلغ عدد تكرار اللغة والكلمات المستخدمة في النص والتي تعد حساسة للنوع الاجتماعي ثلاثة وثلاثين تكراراً (٣٣). أي أنّ التحيز لنوع الرجال أكثر منه للنساء. (نسبة ٣٣:٤٠) أي ٥٥٪ تقريباً لنوع الرجال، ٤٥٪ لنوع النساء، أما عدد تكرارات اللغة والكلمات المستخدمة في النص المحايدة في الكتب الأربعة (الصف الأول، والثاني، والثالث، والرابع) فقد بلغ أربعة وعشرين تكراراً (٢٤).

السؤال الثاني:

هل عكست بنية محتوى التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية رؤية محددة، واضحة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

يتضح من التحليل لجميع المحاور ان بنية محتوى التربية المدنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية لم تعكس رؤية محددة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي، فالتحيز لنوع الرجال واضح في كل عنصر من عناصر المحتوى المستهدفة في التحليل.

ثالثاً: مبحث العلوم العامة

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء السؤالين التاليين:
السؤال الأول:

هل عكس محتوى منهاج العلوم العامة للصف الأول الأساسي من حيث (الأنشطة، البنود التقويمية، المؤثرات البصرية، الأدوار والفرص والوظيفية، وطبيعة اللغة المستخدمة) المساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟
تكون مقرر العلوم للصف الأول الأساسي من (٧) وحدات دراسية، (٣) وحدات منها لتدرس في الفصل الدراسي الأول و(٤) منها لتدرس في الفصل الدراسي الثاني، ويبين الجدول (٦) أسماء الوحدات الدراسية وتوزيعها على الفصلين الدراسيين الأول والثاني، وأعداد دروس كل وحدة وأوزانها النسبية.

الجدول (٦)

أسماء الوحدات الدراسية لعلوم الصف الأول والأثقال النسبية للوحدات وعدد دروس كل وحدة

الفصل الدراسي	رقم الوحدة	الوحدة الدراسية	الثقل النسبي	عدد الدروس
الأول	الأولى	أتعرف إلى جسمي	20%	5
	الثانية	أدوات نستخدمها	14%	7
	الثالثة	حيوانات اعرفها	16%	8
الثاني	الرابعة	نباتات اعرفها	15%	6
	الخامسة	الفصول الأربعة	13%	4
	السادسة	الأرض التي نعيش عليها	12%	4
	السابعة	ماذا أرى في السماء	10%	5
المجموع	8	-	100%	39

وللإجابة على سؤال الدراسة الأول تم تحليل محتوى كتاب العلوم العامة للصف الأول الأساسي تحليلاً نوعياً استناداً إلى المجالات والمكونات التالية من حيث حساسيتها للنوع الاجتماعي:

(١) طبيعة الأنشطة و المهارات المتضمنة في الدرس.

(٢) طبيعة موضوعات أختبر نفسك.

(٣) تكرارات المؤثرات البصرية.

(٤) تكرارات المهن و الأدوار للمرأة و الرجل.

(٥) طبيعة اللغة و الكلمات المستخدمة في النص.

يبين الجدول (٧) خلاصة نتائج تحليل محتوى كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية المبني على النوع الاجتماعي لمجالات الأنشطة والبند الاختيارية والمؤثرات البصرية.

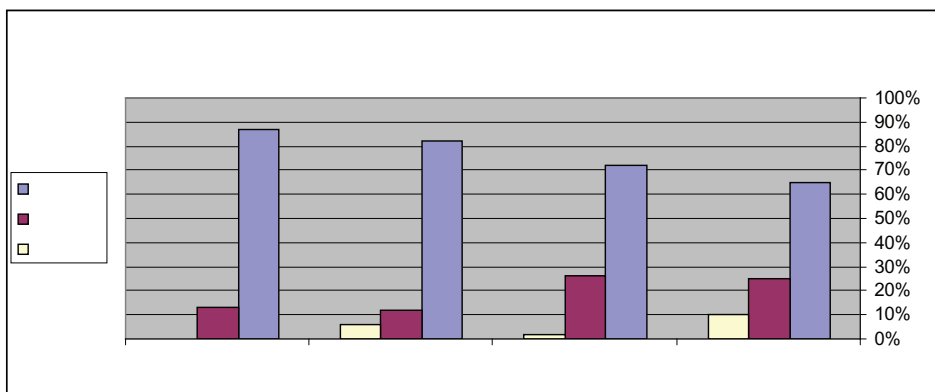
الجدول (٧)

التوزيع التكراري لنتائج تحليل محتوى مقررات العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين في العلوم المبني على النوع الاجتماعي لمجالات الأنشطة والبند الاختيارية والمؤثرات البصرية

الصف	الأنشطة			البند الاختيارية			المؤثرات البصرية		
	حساس	غير حساس	محايد	حساس	غير حساس	محايد	تكرار للمرأة	تكرار للرجل	تكرار محايد
الأول	71	24	10	43	10	5	106	376	484
	65%	25%	10%	75%	17%	8%	11%	39%	50%
الثاني	60	16	1	53	7	3	150	476	274
	72%	26%	2%	84%	11%	5%	18%	55%	27%
الثالث	64	9	5	117	10	19	157	258	308
	82%	12%	6%	80%	7%	13%	22%	36%	43%
الرابع	71	11	0	124	7	13	57	242	381
	87%	13%	0%	86%	5%	9%	8%	36%	56%
المجموع	77%	18%	5%	82%	8%	10%	14%	41%	44%

يتبين من الجدول (٧) أن (٧٧٪) من أنشطة العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية حساسة للنوع الاجتماعي، كونها استخدمت تعبيرات صيغة المتكلم في مخاطبة الطلبة، وعدد محدود جدا منها كان متعلقا بشخصيات أنثوية، وأن (١٨٪) من الأنشطة غير حساسة للنوع الاجتماعي، كونها استخدمت تعبيرات صيغة المذكر والبعض الآخر كان متعلقا بالنوع الاجتماعي الذكوري، أما الأنشطة المحايدة فقد مثلت بـ (٥٪) فقط.

ويتبين من الجدول (٧) أيضاً أن الأنشطة في كتابي العلوم للصفين الأول والثاني الأساسيين كانت أقل حساسية نحو النوع الاجتماعي من كتابي العلوم للصفين الثالث والرابع الأساسيين، حيث كانت النسبة المئوية لحساسية الأنشطة في الصفين الأول والثاني الأساسيين هي (٦٥٪، ٧٢٪) على التوالي، بينما كانت النسبة المئوية لحساسية الأنشطة في الصفين الثالث والرابع الأساسيين هي (٨٢٪، ٨٧٪)، وبذا يكون كتاب العلوم للصف الثالث الأساسي هو الأكثر حساسية للنوع الاجتماعي، والصف الأول الأساسي هو الأقل حساسية نحو النوع الاجتماعي، والشكل (٢) التالي يوضح مقارنة بين الصفوف الأربعة من حيث حساسية الأنشطة للنوع الاجتماعي.



الشكل (٢)

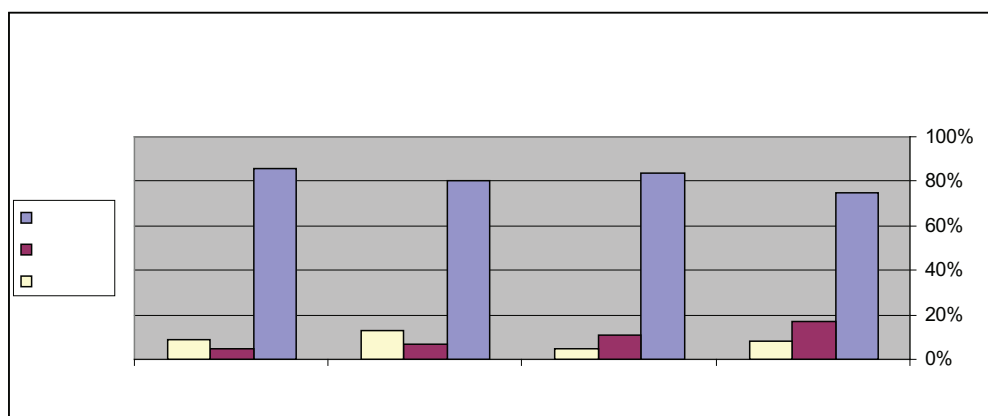
مقارنة بين كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين من حيث حساسية الأنشطة المتضمنة للنوع الاجتماعي

ويتبين من الجدول (٧) أيضاً أن (٨٢٪) من البنود الاختبارية المتضمنة في كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين كانت حساسة للنوع الاجتماعي، كونها استخدمت تعبيرات صيغة المتكلم في مخاطبة الطلبة، وعدد محدود جداً منها كان متعلقاً بشخصيات أنثوية، وأن (٨٪) من الأنشطة غير حساسة للنوع الاجتماعي، كونها استخدمت تعبيرات صيغة المذكر والبعض الآخر كان متعلقاً بالنوع الاجتماعي الذكوري، أما البنود الاختبارية المحايدة فمثلت بنسبة (٩٪).

ويبين الجدول (٧) كذلك أن البنود الاختبارية في كتاب العلوم للصف الأول الأساسي كانت الأقل حساسية نحو النوع الاجتماعي مقارنة بالبنود الاختبارية لباقي الصفوف، حيث بينت عمليات التحليل أن (٧٥٪) فقط من تلك البنود حساسة للنوع الاجتماعي، ويتبين أيضاً من الجدول (٧) أن كتاب العلوم العامة للصف الرابع الأساسي هو الأكثر حساسية من حيث الأنشطة والبنود الاختبارية مقارنة بكتب العلوم للصفوف الأول والثاني والثالث الأساسي، والشكل (٣) التالي يبين مقارنة بين كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسي من حيث حساسية البنود الاختبارية المتضمنة للنوع الاجتماعي.

الشكل (٣)

مقارنة بين كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين من حيث حساسية البنود الاختبارية المتضمنة للنوع الاجتماعي

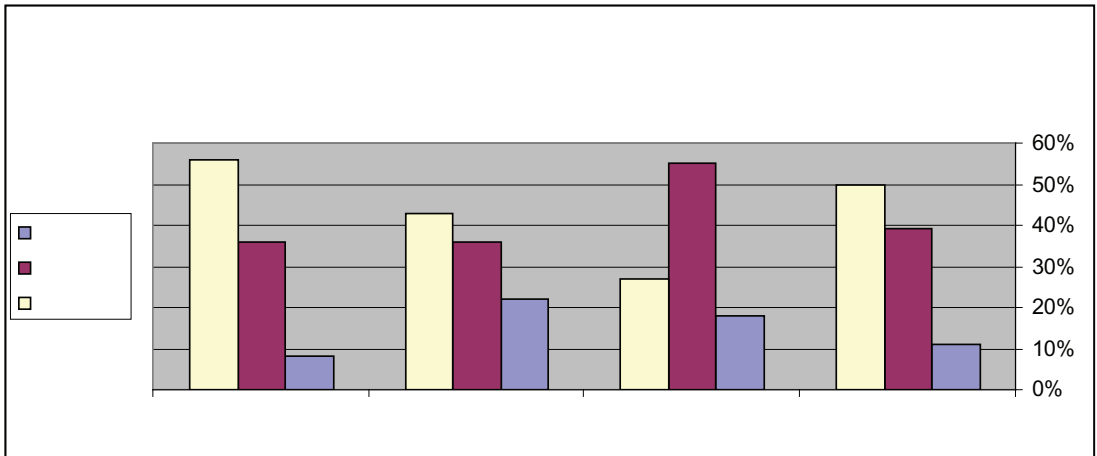


ويظهر الجدول (٧) أيضاً أن النسبة المئوية لمجموع تكرارات المرأة والرجل هي (١٤٪، ٤١٪) على التوالي، ويتبين من الجدول أيضاً أن النسبة المئوية لمجموع تكرارات المؤثرات البصرية للمرأة كانت الأقل في كتاب العلوم للصف الرابع الأساسي، علماً بأن الكتاب المذكور تضمن أعلى نسبة لتكرار الأنشطة والبنود الاختبارية الحساسة للنوع الاجتماعي، كذلك يظهر من الجدول (٧) أن النسبة المئوية لمجموع تكرارات المؤثرات البصرية المتضمنة في كتاب العلوم للصف الأول الأساسي هي (١١٪)، مما يجعل كتاب العلوم للصف الأول الأساسي هو الأقل حساسية للنوع الاجتماعي كونه يتضمن أقل نسبة مئوية لمجموع تكرارات الأنشطة والبنود الاختبارية الحساسة للنوع الاجتماعي.

والشكل (٤) التالي يوضح مقارنة بين الصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين من حيث النسبة المئوية لتكرارات المؤثرات البصرية الواردة في كتب العلوم للصفوف المذكورة.

الشكل (٤)

مقارنة بين كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسيين من حيث النسب المئوية لمجموع تكرارات المؤثرات البصرية المتضمنة



وفيما يلي خلاصة لنتائج التحليل المتعلقة بمعيار المهن والأدوار لكلا النوعين الاجتماعيين كما ظهرت في كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسي:

في الصف الأول الأساسي ظهر الرجل كطبيب في (٧) مواقع المرأة في واحد فقط، ومهندس، ورائد فضاء، ومعلم، وغطاس وموسيقي ونجار وصياد وعامل ورياضي والمرأة كسيدة تنفذ أعمالاً منزلية في (١١) موقعاً بالرغم من ظهورها كطبيبة في وراقصة وممرضة ورسامة في موقع واحد.

وفي الصف الثاني الأساسي كان الوضع مماثلاً حيث احتل الرجل مهن وادوار تفوق تلك التي شغلها المرأة حي ظهر كطبيب في (٣) مواقع من الكتاب، بينما ظهرت المرأة كطبيبة في موقع واحد، وظهر الرجل كمعلم في (٣) مواقع والمرأة في موقع واحد فقط، وظهر الرجل كذلك كشريطي وخياط وسائق وعامل ومزارع وبائع وطباخ بينما ظهرت المرأة كأم وسيدة بيت في (١٣) موضعاً من الكتاب.

ولم يختلف الحال في كتاب العلوم للصف الثالث الأساسي، حيث ظهر الرجل كمعلم في (٤) مواقع، ومدير شركة ومسئول مؤسسة وجندي ومذيع وعامل ومزارع وأدوار ومهام أخرى مثل عداء وساعي بريد... الخ، في حين لم تظهر المرأة إلا كسكرتيرة، وسيدة تقوم أعمال منزلية في أكثر من (١٥) موقعاً من الكتاب.

وفي الصف الرابع الأساسي بينما ظهرت المرأة فقط كمعلمة ومصورة أشعة ومذيعة أُرصاد جوية، في (٣) مواقع من الكتاب، ظهر الرجل كطبيب في (٤) مواقع ومعلم في موضعين من الكتاب، وكعالم يرصد الفضاء وكمذيع ومعلق رياضي ومطرب وسائق وبائع ومزارع وحلاق وطباخ وصياد وميكانيكي سيارات.

مما سبق نستنتج أن هناك هوة كبيرة بين أدوار كل من النوعين الاجتماعيين كما ظهرت في كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسي، وكان الفرق من الناحيتين الكمية والنوعية لصالح النوع الاجتماعي الذكوري.

خلاصة النتائج المتعلقة بطبيعة اللغة المستخدمة في كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسي:

على الرغم من أن اللغة التي استخدمت في كتب العلوم للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسي كانت في مجملها حساسة للنوع الاجتماعي، كونها وظفت تعبيرات صيغة المتكلم في مخاطبة الطلبة، فقد ورد العديد من التعبيرات اللغوية باستخدام صيغة المذكر، أضف إلى ذلك فقد تضمنت الوحدات الدراسية في كتب العلوم المذكورة (٢٦٢) هدفاً تعليمياً جاءت جميعها باستخدام صيغة المذكر.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل عكست بنية مقرر العلوم للصف الأول الأساسي رؤية محددة، واضحة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

إن تضمين مقرر العلوم العامة للصف الأول الأساسي لرؤية محددة، واضحة وشاملة لمسألة المساواة بين طرفي النوع الاجتماعي يجب أن تنعكس في صورة انسجام بين محتويات المقرر من حيث تحقيقها لهذه الرؤية، لذا وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني سوف يقوم الباحث باختبار مدى تحقق الاتساق والانسجام بين مكونات مقرر العلوم (الأنشطة، البنود التقويمية، المؤثرات البصرية، الأدوار والفرص والوظيفية، وطبيعة اللغة المستخدمة) من خلال الربط والمقارنة بين هذه المكونات كما عرضت في كتاب العلوم للصف الأول الأساسي.

لقد استخدم توظيف الكتاب تعبيرات صيغة المتكلم في تصنيف (الأنشطة والبنود التقويمية وطبيعة اللغة المستخدمة في مخاطبة المتعلمين) إلى حساسة وغير حساسة ومحايدة اتجاه النوع الاجتماعي، وبغض النظر في هذه المرحلة من البحث عن دافع أو دوافع استخدام تعبيرات صيغة المتكلم سواءً كانت لغرض مراعاة النوع الاجتماعي أم لإغراض تكريس متطلبات التعلم النشط وتمحور التعلم حول المتعلم أو الابتعاد عن استخدام تعبيرات صيغة الأمر، فإن الكتاب تضمن العديد من التعبيرات اللغوية المحررة بصيغة المذكر، وبدا ذلك جلياً لدى عرض النتائج المتعلقة في المكونات المذكورة في الصفحات السابقة.

ولأن الكتاب يمثل وحدة واحدة من مكونات (الأنشطة، البنود التقويمية، المؤثرات البصرية، الأدوار والفرص والوظيفية، وطبيعة اللغة المستخدمة) فيجب أن تظهر المساواة في كل هذه المكونات لتشكل وحدة واحدة تعكس رؤية واضحة نحو تحقيق المساواة بين طرفي النوع الاجتماعي.

لقد رافق العديد من الأنشطة والبنود التقويمية والعبارات في متن الدروس عدد كبير من المؤثرات البصرية (٩٦٦) مؤثراً بصرياً، عكست بدورها ادوار ومهن للرجل والمرأة. فكثير من الأنشطة ورغم استخدامها لتعابير صيغة المتكلم وهو المعيار المستخدم في تقرير حساسية النشاط من عدمه للنوع الاجتماعي، كثيراً منها كان مصحوباً بصور لطلبة ذكور، ومن أمثلة ذلك ص ٧ ولد يستخدم عدسة لتفحص أرجل النمل، علماً أن لغة النشاط استخدمت تعبيرات صيغة المتكلم، ويتكرر ذلك أيضاً ص ٨ في الجزء الأول من الكتاب حيث يظهر مجموعة من الطلبة الذكور يستخدمون آلات بصرية، ص ٣٥ طفل يتفحص مجموعة أشياء، ص ٧٢ ج ٢ ولد يستخدم عدسة لفحص التربة، أنظر كذلك ص ٤١، ٤٠ صورة لـ (٦) أولاد ذكور يقومون برحلة ترفيهية، ص ٧٩ ج ٢ ولد ينفذ تجربة علمية، ص ١٠٠ ولد يرقب السماء من خلال تليسكوب كبير، ص ١٠١ ج ٢ ولد يتأمل السماء نهاراً، ص ١٠٢ ج ٢ ولد يتأمل السماء ليلاً، ص ٤٦ ج ١٠٤ صورة ولد يرسم مكملته لإطاري نشاطي ١٠٤/١،٢ وفي جميع الأنشطة السابقة استخدمت تعبيرات صيغة المتكلم وصنفت الأنشطة على أنها

حساسة للنوع الاجتماعي.

كذلك انظر في ص ٧٥، ص ٩٨، ص ١١١ من كتاب الجزء الثاني صور لطلبة ذكور فقط في حين تم تصنيف الأنشطة والبنود التقويمية واللغة كحساسة للنوع الاجتماعي.

انظر كذلك ص ٦١، ٦٢ حيث اعتبرت اللغة حساسة للنوع الاجتماعي وكان سياقها يتعلق بمثيرات بصرية تركز ادوار نمطية للمرأة، حيث يظهر الرجل كطبيب والمرأة كسيدة حامل تحتاج الذهاب إلى تخصصات مختلفة من الأطباء. فيظهر من خلال ما سبق أن تمثيل المؤثرات البصرية كان الأكبر في عناصر المحتوى ، وقد كان مشتملا لصور ذكورية في الغالب مما يؤثر سلبا في مفهوم العدالة والتساوي ما بين النوعين الاجتماعيين، وتربويا يعتبر انعكاس المؤثرات البصرية الحسية على تشكيل شخصية المتعلم واتجاهاته في هذه المرحلة العمرية كبيرا جدا ، وذلك مقارنة مع انعكاس اثر باقي العناصر.

كما ان ضعف الاتساق بين نسب الحساس للنوع الاجتماعي في الأنشطة والبنود الاختبارية، وتناقضها مع نتائج المؤثرات البصرية يدل على ضعف في تخطيط المناهج القائم على سياسات واضحة مبنية بالأساس على النوع الاجتماعي.

انطلاقا من كل ما سبق يتضح أن كتاب العلوم للصف الأول الأساسي يفتقد لوجود رؤية واضحة نحو النوع الاجتماعي، تتكامل من خلالها جميع المكونات من أنشطة وبنود تقويمية ومؤثرات بصرية وادوار اجتماعية ومهنية وطبيعة لغة مستخدمة في مراعاتها وحساسيتها للنوع الاجتماعي.

رابعاً: مبحث التربية الوطنية

تمت عملية التحليل لمحتوى كتب التربية الوطنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء السؤالين التاليين:

السؤال الأول:

١ هل عكس محتوى منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية من حيث (نسبة المشاركة في تأليف وانجاز الكتاب وفي المشاركة في الفرق الوطنية، طبيعة عناوين الوحدات، طبيعة عناوين الدروس، طبيعة مواضيع الدروس، طبيعة الأنشطة والمهارات الملحق بالدروس، طبيعة موضوعات أختبر نفسك) التدريبات)، طبيعة المؤثرات البصرية، طبيعة المهن والأدوار للنساء والرجال، طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص) المساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل محتوى كتب التربية الوطنية بأجزائه للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية في ضوء المحاور المستهدفة لفحص مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، والجدول (٨) يوضح نسبة تمثيل النساء للرجال في منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية.

الجدول (٨)

تمثيل النساء للرجال في منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية

العنصر	عدد النساء	عدد الرجال	نسبة النساء إلى الرجال
نسبة النساء في الفرق الوطنية إلى الرجال	10	64	16%
نسبة النساء المشاركات في تأليف الكتاب إلى الرجال	12	32	38%
نسبة النساء المشاركات في إنجاز الكتاب إلى الرجال	164	333	49%
المجموع	186	429	43

-نسبة النساء في الفرق الوطنية إلى الرجال:-

فيما يتعلق بنسبة النساء في الفرق الوطنية أظهر الجدول (٨) مدى التباين في النسب بين النساء والرجال، حيث أن الكفة تميل لصالح الرجال على النساء، فيتضح أن نسبة النساء للرجال لم تصل حتى إلى نسبة ٥٠%. في كل الصفوف.

٢- نسبة النساء المشاركات في تأليف الكتاب إلى الرجال:-

فيما يتعلق بنسبة النساء المشاركات في تأليف الكتاب أظهر الجدول (٨) مدى التباين في النسب بين النساء والرجال، حيث أن الكفة تميل لصالح الرجال على النساء في معظم الصفوف باستثناء الصف الأول حيث تساوت النسبة بين الرجال والنساء. ومن الملاحظ أن نسبة النساء اللواتي شاركن في تأليف كتاب الصف الثاني كانت تساوي صفر، ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة النساء للرجال لم تصل حتى إلى نسبة ٥٠%. في معظم الصفوف.

٣- نسبة النساء المشاركات في إنجاز الكتاب إلى الرجال:-

فيما يتعلق بنسبة النساء المشاركات في إنجاز الكتاب أظهر الجدول (٨) مدى التباين في النسب بين النساء والرجال، حيث أن الكفة تميل لصالح الرجال على النساء في جميع الصفوف دون استثناء، حيث أن نسبة النساء للرجال لم تصل حتى إلى نسبة ٥٠%. في كل الصفوف.

وأما باقي المحاور فالجدول (٩) يوضح تكراراتها ومدى حساسيتها وعدم حساسيتها وحياديتها للنوع الاجتماعي.

الجدول (٩)

تكرارات الحساس وغير الحساس والمحاييد للصفوف من الأول إلى الرابع الأساسيين

الصف الرابع	محاييد			الصف الرابع	غير حساس			الصف الرابع	حساس			العنصر
	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الأول		الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الأول		الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الأول	
5	4	4	5	0	0	0	0	0	0	0	0	طبيعة عناوين الوحدات
3	29	45	9	0	0	2	8	0	0	0	0	طبيعة عناوين الدروس
25	29	25	31	8	1	7	0	1	0	10	6	طبيعة موضوع الدرس
0	0	0	0	3	11	14	0	30	18	29	37	طبيعة الأنشطة والمهارات
0	0	0	0	10	7	11	0	24	21	35	19	طبيعة موضوعات اختبر نفسك
205	227	109	157	30	27	124	452	19	16	53	301	تكرارات المؤثرات البصرية
3	14	15	7	29	19	48	61	6	6	33	32	تكرارات المهن وأدوار المرأة والرجل
0	0	30	0	86	9	76	13	74	55	34	102	طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة
241	303	228	209	166	74	282	534	154	116	194	497	المجموع

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

1. طبيعة عناوين الوحدات:-

فيما يتعلق بطبيعة عناوين الوحدات أظهر الجدول (٩) مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاييد، وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة عناوين الوحدات **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات الحساسة** بلغت صفر في كل الصفوف. أن منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي قد أغفل أو أنه لم يهتم بمنظومة النوع الاجتماعي، حيث أن هذا القدر من التكرارات يعتبر مؤشراً واضحاً على عدم حساسية **الفصل الأول والثاني** من الكتاب لمنظومة النوع الاجتماعي . ويمكن أن نعزي هذا القدر من التكرارات المنخفضة لطبيعة الموضوعات التي تضمنها الكتاب بفصليه الأول والثاني **والتي غلب عليها طابع الحيادية**. وصفة الحيادية هي الصفة السائدة لباقي وحدات الفصل الأول والثاني من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي .

٢. طبيعة عناوين الدروس:-

فيما يتعلق بطبيعة عناوين الدروس أظهر الجدول (٩) مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاييد، وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة عناوين الدروس **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات الحساسة** بلغت صفر في كل الصفوف. وهذا يدل على أن منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي لم يغفل أو أنه لم يهتم بمنظومة النوع الاجتماعي فقط بل كان هناك تكرارات غير حساسة مما يعني تحيز هذه المناهج للرجال.

٣. طبيعة موضوعات الدروس:-

فيما يتعلق بطبيعة موضوعات الدروس أظهر الجدول (٩) مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاذ، وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة موضوعات الدروس **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات الحساسة** كانت متواضعة في معظم الصفوف، وهذا يدل على أن منهاج التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي قد أغفل أو أنه لم يهتم بمنظومة النوع الاجتماعي . أن هذا القدر من التكرارات يعتبر مؤشراً واضحاً على عدم حساسية الفصل الأول والثاني من الكتاب لمنظومة النوع الاجتماعي ، ومن الملاحظ أن نسبة التكرارات الحساسة قد ارتفعت في الصفوف الأول والرابع ولكن بنسبة خجولة حيث أنها لم تصل إلى ٥٠% مقارنة بالتكرارات المحايدة.

٣. طبيعة الأنشطة والمهارات و طبيعة موضوعات (اختبر نفسك):-

فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة والمهارات ، وبطبيعة موضوعات (اختبر نفسك) أظهر الجدول ٢ مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاذ، وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة الأنشطة والمهارات **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات الحساسة كانت مرتفعة** مقارنة بالتكرارات غير الحساسة والمحايدة في معظم الصفوف. حيث استخدم الكتاب في بند الأنشطة والمهارات واختبر نفسك صيغة (ضمير المتكلم - أنا ، نحن) بصيغة الجمع وبصيغة المفرد، ومن الأمثلة على ذلك استخدامه لكلمات مثل (أعين ، أفسر ، أعلل) حيث استخدمت صيغة ضمير المتكلم المفرد في ذلك (أنا)، وهذا مؤشر على اهتمام **الفصل الأول والثاني** لكتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي بمنظومة النوع الاجتماعي. أن هذا القدر من التكرارات المرتفعة للتكرارات الحساسة مقارنة بالتكرارات غير الحساسة يعتبر دليلاً كافياً للحكم على حساسية **الفصل الأول والثاني** من الكتاب لمنظومة النوع الاجتماعي فيما يتعلق ببند **الأنشطة والمهارات** ولكن من الملاحظ أيضاً أن استخدام صيغة ضمير المتكلم لم تكن لمراعاة النوع الاجتماعي على وجه الخصوص بقدر ما كانت لتعكس سياسة الوزارة حول جعل المتعلم هو محور العملية التعليمية . حيث أن هذا البند وهو البند الخاص بتكرارات الأنشطة والمهارات، لا يمكن أن نغزله عن بقية البنود الأخرى كبند (المؤثرات البصرية) مثلاً والتي من الممكن أن تتباين معه من حيث الحساسية أو عدمها .

٤. طبيعة المؤثرات البصرية و تكرارات الأدوار والمهن للمرأة والرجل:-

فيما يتعلق بطبيعة المؤثرات البصرية و **طبيعة الأدوار والمهن للمرأة والرجل** أظهر الجدول (٩) مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاذ، وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة المؤثرات البصرية و **طبيعة الأدوار والمهن للمرأة والرجل** **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات غير الحساسة كانت مرتفعة** مقارنة بالتكرارات الحساسة والمحايدة في معظم الصفوف. ولكن هذه النسبة اختلفت في الصف الأول لصالح التكرارات المحايدة (حيث كانت التكرارات المحايدة في الصف الأول أكثر من الجميع) وهذا مؤشر على عدم اهتمام **الفصل الأول والثاني** لكتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي بمنظومة النوع الاجتماعي. حيث أن هذا القدر من التكرارات المرتفعة للتكرارات غير الحساسة والمحايدة مقارنة بالتكرارات الحساسة يعتبر دليلاً كافياً للحكم على عدم حساسية **الفصل الأول والثاني** من الكتب لمنظومة النوع الاجتماعي فيما يتعلق ببند المؤثرات البصرية وتحيزها للرجال.

٥. طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص :-

فيما يتعلق بطبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص أظهر الجدول ٢ مدى التباين في النسب بين الحساس وغير الحساس والمحاذ وفي ضوء ما سبق من تعداد كمي لبند طبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص **للفصل الأول والثاني على حد سواء** من كتب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي، نرى بوضوح أن تعداد **التكرارات غير الحساسة كانت مرتفعة** مقارنة بالتكرارات الحساسة والمحايدة في الصفوف الثاني والرابع، أما **الصف**

الأول والثالث فكانت نسبة التكرارات الحساسة أكبر من غير الحساس والمحاييد، والمحصلة النهائية لجميع الكتب تكون لصالح الحساس، حيث استخدم الكتاب في بند طبيعة اللغة والكلمات صيغة (ضمير المتكلم - أنا ، نحن) بصيغة الجمع وبصيغة المفرد ومن الأمثلة على ذلك استخدامه لكلمات مثل (أعين ، أفسر ، أعلل) للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي ولكن طبيعة اللغة الذكورية التي استخدمت في الصفين الثاني والرابع كانت هي السائدة وهذا مؤشر على عدم اهتمام الفصل الأول والثاني لكتاب التربية الوطنية للصفوف من الأول الأساسي إلى الرابع الأساسي بمنظومة النوع الاجتماعي. حيث من الملاحظ أيضاً أن استخدام صيغة ضمير المتكلم لم تكن لمراعاة النوع الاجتماعي على وجه الخصوص بقدر ما كانت لتعكس سياسة الوزارة حول جعل المتعلم هو محور العملية التعليمية. حيث أن هذا البند وهو البند المتعلق بطبيعة اللغة والكلمات المستخدمة في النص، لا يمكن أن نعزله عن بقية البنود الأخرى كبند (المؤثرات البصرية) مثلاً والتي من الممكن أن تتباين معه من حيث الحساسية أو عدمها .

السؤال الثاني:

هل عكست بنية محتوى التربية الوطنية للصفوف من الأول وحتى الرابع الأساسية رؤية محددة، واضحة وشاملة تتعلق بالمساواة بين كلا طرفي النوع الاجتماعي؟

من الواضح أنه لا توجد سياسة واضحة أو إستراتيجية تعكس موضوع النوع الاجتماعي ايجابيا، فبعض المحاور مثل طبيعة عناوين الوحدات والدروس وموضوعاتها لم تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بل كان جزء من المحاور متحيزاً للذكور مثل المؤثرات البصرية والمهن وأدوار المرأة والرجل، وهذا يعكس قضية في غاية الخطورة حيث ان الصورة تؤثر أكثر بكثير من تأثير المفاهيم والنصوص. ورغم أن هناك تكرارات تؤكد الاهتمام بموضوع النوع الاجتماعي مثل طبيعة الأنشطة واختبر نفسي إلا أن هذه المحاور جاءت بضمائر المخاطب ترجمة لفلسفة محورية المتعلم لعملية التعلم، ومما يدل على ذلك تناقض نتائج المحاور التي راعت النوع الاجتماعي مع محاور أخرى مرتبطة بها.

السؤال الرئيس للدراسة:

ما مدى مراعاة محتوى كتب المناهج الفلسطينية للمرحلة الأساسية الأولى لمنظومة النوع الاجتماعي؟
يتضح من التحليل لمحتويات كتب المناهج الأربعة افتقارها لفلسفة ومعايير المنهج المبني وفق فلسفة النوع الاجتماعي والتي تعكس المساواة ما بين النوعين وهذا يتجلى من خلال الملاحظات التالية:

٤. فيما يتعلق بتوزيع نسب المشاركين من النوعين في تأليف وإعداد كافة الكتب، اتضح ان نسبة مشاركة الرجال كانت أعلى من الإناث وذلك في الفرق الوطنية وفي فرق تأليف الكتب وانجازها، مما يعكس فكراً متحيزاً لصالح النوع الذكوري، هذا ما قد يكون له إسهام وتأثير في كون باقي عناصر التحليل في المباحث الأربعة المستهدفة قد ظهر فيها وبوضوح التحيز لصالح الصور واللغة الذكورية بالمقارنة بتمثيل الإناث، .

٥. استخدمت لغة الكتب صيغة المتكلم في أنشطتها ونصوص «أختبر نفسي» مما ترك انطبعا لدى الباحثين بحساسية المحتوى للنوع الاجتماعي، مع ان توظيف صيغة المتكلم في المحتوى هي في الأساس ترجمة لفلسفة التربية التي تجعل من المتعلم محورا للموقف التعليمي، فالمنطلق تربوي أكثر من كونه جندري.

٦. يغلب الطابع الذكوري في مضامين المؤثرات البصرية في محتوى الكتب للمباحث الأربعة، مما يهدد بانعكاسات سلبية كبيرة على نتائج التعلم والخبرات المرجوة منه، حيث ان المؤثرات البصرية كونها حسية اقرب الى المتعلم واكثر تأثيرا من باقي عناصر المنهج، ومن هنا تكمن الخطورة في كون المتعلم يمر بمرحلة هامة من عمره والتي تتشكل فيها الصور والأنماط الاجتماعية ضمن قوالب يتلقاها من وكلاء هذه المرحلة وأبرزهم الكتاب المدرسي، وهو في حالتنا هذه سيدغدو طلابنا رجالاً ونساء لا يرون النساء الا في الأدوار والمهن

التقليدية التي قولبها لها المنهاج، والتي لا تنصف النساء في واقع الحال.

٧. تضمنت محتويات الكتب أحيانا صورا ايجابية كانت مبعثرة هنا وهناك للنساء سواء في المهن أو الأدوار، الا ان العشوائية وضعف المنهجية في بناء أو تطوير المحتوى وفق فلسفة واضحة للنوع الاجتماعي لن تحقق لدى المتعلم سوى نفس الضبابية وضعف التوازن في ادوار الرجال والنساء في المجتمع.

٨. ان التوزيع غير المتوازن ما بين النوعين في محتويات الكتب المستهدفة في التحليل وضعف فلسفة منظومة النوع الاجتماعي فيها، تتناقض مع كون فلسطين قد انضمت وصادقت عليه من موائيق دولية أو إقليمية وما تضمنته هذه الموائيق من مبادئ حقوق إنسان كالعادلة والمساواة وحريات لا تتجزأ أو تتفاوت في كمها أو نوعها تبعا لمتغير النوع الاجتماعي، ومن أبرز هذه الموائيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج البحث واستخلاصاته يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

١. العمل على تطوير رؤية تربوية واضحة وممنهجة لبناء أو تطوير المناهج المدرسية للمرحلة الأساسية الأولى تراعي منظومة النوع الاجتماعي.
٢. الحرص على تطوير المناهج الحالية بعناصرها المختلفة بما يخدم منظومة النوع الاجتماعي وبشكل واضح وممنهج.
٣. العمل على زيادة مشاركة النساء في فرق إعداد أو تطوير كتب المناهج المدرسية بشكل عام والمرحلة الأساسية الأولى بشكل خاص.
٤. إعادة النظر في طبيعة ونوعية المؤثرات البصرية المستخدمة في الكتب المدرسية بما يضمن تجنب العشوائية وضعف المنهجية في توظيفها بتمثيل غير متوازن للنوعين الاجتماعيين.
٥. الحرص المستمر على تأهيل المعلمين في قضايا ومبادئ النوع الاجتماعي واستراتيجيات تدريسها سواء في مبحث التربية المدنية أو العمل على تضمينها في دروس المباحث الأخرى.

References.

First: Books and publications.

Bradstreet, Anne 2009. "Gender Equity in the New Zealand Curriculum: A change in focus". Faculty of Education, University of Auckland.
<http://www.education.auckland.ac.nz/uoa/ace-issue7>

Marphatia, Akanksha A. 2002. Report on Gender and Curriculum Workshop: Integrating Gender into the Level I Basic Education Curriculum in the Republic of Mali :Final Report. Development Alternatives, Inc.

The commonwealth of Learning 1995. Producing Gender Sensitive Learning Materials. Canada.
http://www.col.org/PublicationDocuments/pub_producing-gender.pdf

UNESCO (2003) . "Gender and Education for All: The leap for equality". EFA Global Monitoring Report. UNESCO Publications.

UNESCO (2009). Education for All Global Monitoring Report – Overcoming inequality: why governance matters. Paris: UNESCO.

USAID (2008). Education from a Gender Equality Perspective. EQUATE Project/ Management Systems International Washington DC: USAID

Second: Websites.

Wafa Info, 2013
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2879>

Wilson Center, 2013
<http://www.wilsoncenter.org/publication/229-educational-reform-the-first-decade-slovenian-political-pluralism>

Wikigender, 2013
http://www.wikigender.org/index.php/History_of_the_Movement_for_Gender_Equality

استخلاصات المؤتمر وتوصياته

بالرغم من اهمية ما انطوى عليه «اعلان الاستقلال الفلسطيني» من تأكيد للمساواة ورفض لكافة مظاهر التمييز ومن اهمية اقرار بعض الوثائق والقرارات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة الا ان ذلك كله لا يجد انعكاساته المفترضة على ارض الواقع. فلا زالت الثقافة السائدة والتقاليد الموروثة تترك تأثيراتها وبصماتها في كافة مناحي المجتمع، مكرسة مظاهر التمييز المختلفة.

وفي هذا السياق، فان النظام التعليمي بشكل عام، بما فيه المنهاج الدراسي، يسهم في تكريس هذا التمييز من خلال صيغ واشكال متعددة. ولا شك بان ذلك كله يصب في مجرى اعاقا المسار الديمقراطي المنشود، كما انه يحول دون اي مسار جاد للتنمية الشاملة للمجتمع. فلا ديمقراطية حقيقية بدون نيل المرأة لحقوقها، ولا تنمية شاملة باستثناء نصف المجتمع من المساهمة بذلك. آخذين ذلك بعين الاعتبار، فان الدراسة العلمية للمنهاج الدراسي، لا سيما للصفوف الاساسية الاولى، تكتسب اهمية خاصة في تظهير حجم ذلك التمييز ومداه، والتي ترافق الطفولة والتنشئة في مراحلها الاولى، الامر الذي يترك بصماته الراسخة في المحطات اللاحقة. ان هذه الحقيقة تملي ضرورات التصدي لذلك من قبل القوى والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي تؤمن حقا بالديمقراطية ومطالبات التنمية الفعلية والشاملة للمجتمع. كما انها تتطلب تركيزا خاصا من قبل كافة الاطر والفعاليات النسائية الناشطة من اجل حق المرأة في المساواة وسائر التوجهات والاجراءات التي تصب في هذا المجرى النضالي الديمقراطي المحق والعادل.

ان دراسة «النوع الاجتماعي ضد المنهاج الدراسي للصفوف الاساسية الاولى وسائر الاوراق المقدمة للمؤتمر، وكذلك مجموع الملاحظات والاراء التي اسهمت باثرائها قد اسهمت في بلورة جملة من التوجهات والتوصيات التي ستكون موضع اهتمام اتحاد المؤسسات الاهلية للتنمية، وبما يسهم في ردم الهوة بين ما هو قائم وما هو مستهدف عبر المناهج الدراسية. وقد تمثلت التوصيات الابرز التي اسفر عنها المؤتمر فيما يلي:

(١) ضرورة القيام بحملة جماهيرية تبرز مظاهر التمييز التي ينطوي عليها المنهاج الدراسي، وذلك بهدف الضغط على مراكز القرار من اجل اجراء التعديلات الضرورية لازالة مظاهر التمييز، وبما يحقق الانسجام مع مضامين اعلان الاستقلال وسائر الوثائق والقرارات الدولية ذات الصلة. ولكي تكون الحملة الجماهيرية المنشودة فاعلة اكثر، فان آليات المشاركة مع مؤسسات اخرى ومن خلال قطاعات اجتماعية متعددة تكتسب اهمية استثنائية وشرطا ضروريا لنجاحها وشمولها ما امكن ذلك. كما ان ذلك يتطلب ايضا اعتماد كافة الاشكال الدعاوية والاعلامية الممكنة، بما في ذلك المطبوعات والدراما واللقاءات الجماهيرية القطاعية والجغرافية.

(٢) التركيز على الطابع الديمقراطي لقضايا المرأة ولحقها في المساواة، وذلك باعتبارها قضية مركزية للمجتمع ككل وواحدة من المهمات الرئيسية لكافة القوى السياسية والاجتماعية الحريصة على المسار الديمقراطي وعلى متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع، وليست قضية خاصة بالمرأة وحدها. وبهذا، فان الضغط الهادف الى اجراء التعديلات الضرورية المترتبة على المنهاج الدراسي يفترض ان ترتبط عضويا مع المطالب الداعية والساعية الى اقرار القوانين والاجراءات التي من شأنها الاسهام في تعزيز مكانة المرأة والارتقاء بدورها القيادي في مؤسسات المجتمع المختلفة. ومن الطبيعي ان يأخذ مثل هذا الخط العام المستهدف ما انجز من قبل وزارة التربية على صعيد المنهاج الدراسي، الامر الذي لا زال يستدعي المزيد من التطوير والاصلاح الضروريين.

(٣) السعي المتواصل لتفعيل مراكز البحث والدراسات المعنية، وبما يسهم في اغناء المنحى العام المستهدف، اضافة لكافة الندوات وورشات العمل ذات الطبيعة التوعوية والتثقيفية على هذا الصعيد.. وعلى هذا الصعيد، هناك ضرورة لاعتماد وتبني رؤية فلسفية داعمة لحقوق الانسان وللعادلة الاجتماعية في

المجتمع.

- (٤) تعميم الاستخلاصات التي اظهرتها الدراسة وسائر الاوراق المقدمة للمؤتمر والعمل على مناقشتها والاستناد اليها في الفعاليات الجماهيرية المنشودة.
- (٥) كما اثبتت جملة من الملاحظات والمسائل الهامة المتصلة بالنظام التعليمي، سواء ما اتصل منها بالمعلم او بالمنهاج الدراسي ككل او بعض مواده، او ما يتعلق منها بضرورات تطوير مواقع المرأة ومشاركتها في الهيئات المختلفة، بما فيها هيئات الاشراف والمتابعة لقضايا المنهاج الدراسي او على صعيد مراكز البحث والدراسات ذات الصلة.

× × ×